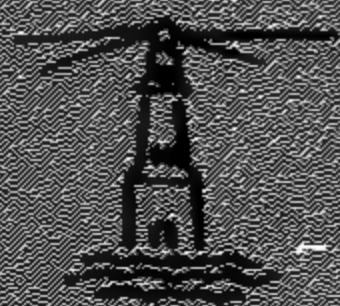


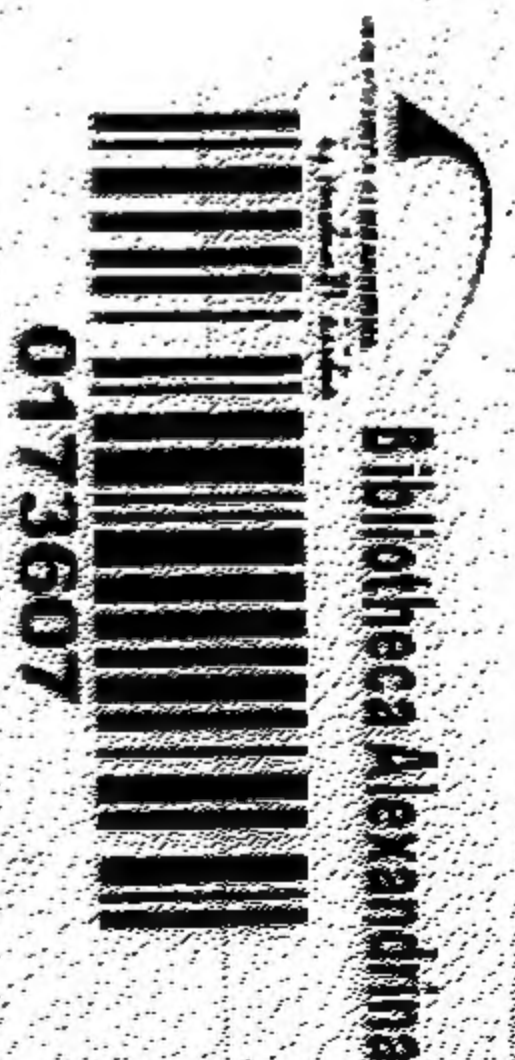
اقرأ

الدكتور محمود سلام زقاني

تعدد الزوجات لدى الشعوب الإفريقية



دار المعارف



تعدد الزوجات لدى الشعوب الإفريقية

الدكتور محمود سلام زناقي

تعدد الزوجات لدى الشعوب الإفريقية

٢٤٢ اقرا

دار المعارف بمصر

اقراً ٢٤٢ - فبراير ١٩٦٣

ملتزم الطبع والنشر : دار المعارف بمصر - ١١١٩ كورنيش النيل - القاهرة ج.ع.م

تعدد الزوجات لدى الشعوب الإفريقية

تعدد الزوجات نظام مألوف لنا نحن العرب ، فقد كان أسلافنا يمارسونه قبل الإسلام وظلوا يمارسونه بعد ظهوره . فالإسلام كما نعرف لم يبلغ تعدد الزوجات وإن كان أورد عليه بعض القيود . وفي مجتمعنا العربي الحديث أصبح تعدد الزوجات مثار نقاش وانقسم الناس بشأنه بين اتجاهات ثلاثة : فريق يرى فيه نظاماً فاسداً : يهدر كرامة المرأة ، يفكك روابط الأسرة ، يلحق الأذى بالمجتمع . ومن ثم يرى هذا الفريق ضرورة إلغائه إلغاء تاماً . وفريق آخر لا ينظر إليه هذه النظرة المتشائمة ، ويرى فيه نظاماً له من الأسباب ما يبرر الإبقاء عليه . وفي عرف هذا الفريق أن تعدد الزوجات إذا كان يؤدي في بعض الحالات إلى إهدار كرامة المرأة أو إلحاق الأذى بالمجتمع ، ففي الوسع تفادى هذه النتائج السيئة باتخاذ بعض الإجراءات التنظيمية . وفريق ثالث يرى أن تعدد الزوجات حتى في صورته الراهنة ليس فيه ما يعيبه ، ومن ثم فهو ليس في حاجة إلى تدخل لتنظيمه .

وفي اعتقادنا أنه من المفيد لنا نحن العرب وقد طرحنا موضوع تعدد الزوجات على بساط البحث أن نخرج بعض

الوقت من محيطنا العربى وأن نمد ببصرنا قليلا إلى شعوب تجاورنا منذ مئات السنين وأعنى بها الشعوب الأفريقية التى تقطن جنوب الصحراء الكبرى . فهذه الشعوب تمارس تعدد الزوجات ، ولهذا النظام لديها قواعده الخاصة وهى تمر بالنسبة له بتجربة مماثلة للتجربة التى تمر بها أمتنا العربية . ودراسة تعدد الزوجات لدى هذه الشعوب من شأنها أن تلقى ضوءاً ينير لنا الطريق نحو فهم مشكلة تعدد الزوجات لدينا فهماً واعياً ، وقد توحى بالحلول المناسبة لها .

ثم إن دراسة تعدد الزوجات لدى الشعوب الأفريقية يتيح لنا الفرصة للوقوف على وجه من وجوه حياتها الاجتماعية والقانونية ، ومن شأن ذلك أن يزيدنا معرفة بها وفهماً لها . ولا شك أننا فى الوقت الحاضر أحوج ما نكون إلى كل ما من شأنه أن يزيد معرفتنا بهذه الشعوب ويعمق فهمنا لها .

تلك هى الأسباب التى دعتنا إلى دراسة تعدد الزوجات لدى الشعوب الأفريقية ودراستنا له تتناول بحث المسائل التالية :

أولاً : مدى انتشاره وممارسته .

ثانياً : الأسباب التى تدعو الرجال إليه .

ثالثاً : موقف النساء منه .

رابعاً : القواعد التى تحكمه من حيث عدد الزوجات وحق الزوجة فى الاعتراض عليه وعلاقة الزوج بزوجاته المتعددات وعلاقتهن ببعض .

- خامساً : أثر الإسلام على تعدد الزوجات لدى الشعوب الأفريقية التي أسلمت .
- سادساً : موقف البعثات التبشيرية المسيحية منه .
- سابعاً : موقف السلطات الاستعمارية منه .
- ثامناً : أثر ظروف الحياة الحديثة عليه .

أولاً : مدى انتشاره وممارسته

تعدد الزوجات يعد في الواقع أحد الملامح البارزة لنظام الزواج والأسرة لدى الشعوب الأفريقية. فنحن لا نكاد نجد شعباً منها لا تسمح تقاليده بممارسته . فعلى الرغم من اختلاف هذه الشعوب فيما بينها من حيث الجنس الذي تنتمي إليه والمرحلة الحضارية التي تمر بها فإنها تتفق في إباحتها تعدد الزوجات . وإذا أردنا أن نتعرف على مدى ممارسته لدى القبيلة الواحدة أو الشعب الواحد أدهشتنا أقوال بعض الملاحظين الأوربيين . فقد وصف بعض هؤلاء تعدد الزوجات لدى الشعوب التي كانت محل مشاهدتهم وصفا يبدو منه تعدد الزوجات وكأنه النظام العادي للزواج ، بل إن البعض منهم بالغ في وصفه مبالغة غير مستساغة .

من ذلك مثلاً ما قيل عن الوريجا Warega في الكونجو (البلجيكي سابقاً) من أن كل الأسر لديهم متعددة الزوجات .

وما روى عن البانجنجى Banjange فى الكمرون والموسى Mossi فى مالى من أن معظم الرجال للرجل من زوجتين إلى أربع .

بل إن مؤلفاً هولندياً قديماً قال عن تعدد الزوجات فى بنين Benin أنه لا يوجد بها رجل لديه أقل من عشرة أو اثنتى عشرة امرأة .

واضح أن هذه الأقوال وأمثالها ينقصها شيء كثير من الدقة . ولا شك أنها جاءت نتيجة الملاحظة العابرة التى لا ترقى إلى مرتبة الدراسة العلمية . والملاحظ أن المبالغة فى وصف تعدد الزوجات تزداد لدى قدامى المؤلفين . فقديمًا كان الأوروبيون فى شوق إلى معرفة كل جديد عن أفريقية القارة المليئة بالغرائب والطرائف ، ومن الرحالة والمستكشفين من كان يستغل فى جمهور القراء هذا الشوق فيطرفه بأخبارها لكن بعد أن يغلفها بالمبالغة . على العكس من ذلك نجد الاتجاه واضحاً لدى الباحثين المحدثين نحو نفي الفكرة التى روج لها القدامى من أن لكل رجل فى أفريقية عدداً كبيراً من النساء .

من ذلك مثلاً ما يقرره فيليبس Phillips فى دراسة اجتماعية لسكان الباكونجو Bas-congo من أنه من الخطأ القول بأن معظم الرجال فى مجتمع يأخذ بتعدد الزوجات يحوز الواحد منهم أكثر من زوجة . فالعدد النسبى للجنسين من شأنه أن يحول دون تحقق هذا الوضع بالنسبة للسكان جميعاً . وأن تعدد

الزوجات يقتصر في الواقع على الرجال الأثرياء بينما يضطر
الفقراء إلى الاكتفاء بـ زوجة واحدة، أما المدقعون فقد لا يتيسر
لأحدهم الزواج مطلقاً .

كذلك يقرر برويارت Proyart نفس الشيء بالنسبة لسكان
اللوانجو Loango ويضيف أن الأثرياء الذين يستطيعون الاستفادة
من امتياز تعدد الزوجات قلة^(١) .

وبالنسبة للكمبا يقول ليندبلوم Lindblom أنه على الرغم من
انتشار تعدد الزوجات فإن عدداً كبيراً من رجال الأكмба
لا يستطيع الحصول على أكثر من زوجة واحدة وأن العدد
الأكثر شيوعاً للزوجات هو واحد إلى ثلاثة . ويضيف أنه إذا
أجريت بحوث إحصائية فإنها ستظهر أن نسبة أولئك الذين
لديهم أكثر من ثلاثة قليلة جداً ، ويخلص إلى أن المفهوم
السائد بالنسبة لتعدد الزوجات من أن لكل رجل عدداً كبيراً
من الزوجات يبعد كثيراً عن الحقيقة ، وأن تعدد الزوجات
لا يمكن أن يكون الشكل العادي للزواج ما دام أنه يقتضي
أن يكون عدد النساء ضعف عدد الرجال^(٢) .

ويتحدث شايرا Schapera عن تعدد الزوجات لدى البانتو ،
بصفة عامة ، فيقول إن البانتو جميعاً كانوا يبيعون تعدد
الزوجات ، إلا أن ذلك بطبيعة الحال لا يعني مطلقاً أن كل

Westermarck, Histoire du mariage, vol. 5, p. 23. (١)

The Akamba, p. 81. (٢)

رجل كانت له أكثر من زوجة . فالرجال الأكثر ثراء ونفوذاً هم ، بوجه عام ، الذين كانوا متعددي الزوجات . نخلص من ذلك بأن تعدد الزوجات وإن كان شائعاً لدى كثير من الشعوب الأفريقية ، إلا أنه لا يصل لدى أى منها إلى أن يكون هو الطابع الغالب على الزواج . فلكى يكون لكل رجل فى القبيلة أو الشعب زوجتان لا بد بطبيعة الحال أن يكون عدد النساء فى هذه القبيلة أو هذا الشعب ضعف عدد الرجال ، وهو أمر ليس من السهل تحقيقه . فما بالك بما زعمه البعض بالنسبة لبعض الشعوب من أن معظم الرجال كان لكل واحد منهم أكثر من زوجتين ؟ . فتعدد الزوجات إذن لا يمكن أن يكون الشكل العادى أو الغالب للزواج . ولا بد أن نخلص بأن معظم الرجال فى شعب من الشعوب يقتصر على زوجة واحدة . وتنحصر ممارسة تعدد الزوجات فى دائرة تضيق أو تتسع لكنها على أية حال لا تصل إلى أن تستغرق القبيلة كلها أو الجزء الأكبر منها .

لكن انتهاءنا إلى هذه النتيجة ينبغى ألا يحول دوننا والاعتراف بأنه فى الأزمنة الماضية وقت أن كانت حملات الاسترقاق على أشدها على الساحل الغربى لأفريقية لا بد أن بعض الجهات انتهى بها الأمر إلى أن أصبح عدد النساء بها يتجاوز كثيراً عدد الرجال . فمن الثابت أن الأوربيين فى حملاتهم لاقتناص الأفريقيين كانوا يستهدفون بصورة خاصة الحصول على الأيدي العاملة اللازمة لمزارع القصب والمناجم فى الأمريكيتين وجزر

الهند الغربية ، ولذلك كان من الطبيعي أن تنصب حملاتهم على الرجال أكثر منها على النساء . والنتيجة المنطقية لذلك أن يزداد عدد النساء في الجهات التي تعرضت لحملات الاسترقاق على عدد الرجال . وقد يصل النقص في عدد الرجال حداً يجعل من الممكن تحقيق الصورة التي رسمها بعض المؤلفين لتعدد الزوجات ، حيث يصبح الوضع المألوف للأسرة .

ثانياً : الأسباب التي تدعو الرجال إليه

هناك طائفة من الاعتبارات يخضع لها الأفريقيون في ممارستهم تعدد الزوجات نستعرضها فيما يلي :

أولاً : الرغبة في الحصول على ذرية وهي رغبة طبيعية نجدها لدى الرجال جميعاً . فكل رجل يود أن تكون له ذرية تعينه في حياته وتكون ذكراً له بعد مماته . هذه الرغبة الطبيعية للرجل تشتد وتقوى لدى الرجل الأفريقي . فالرجل الأفريقي في حاجة إلى أبناء يؤمنونه ويضمنون له شيخوخة مريحة . فالحياة الأفريقية ليست سهلة هينة . فهي تقتضي العمل المستمر والكفاح الدائب من أجل الحصول على القوت اليومي ، ومن الطبيعي أن يسعى الرجل إلى الحصول على أبناء وبنات يساعدهن ويكنون له - عدة في المستقبل . وحاجة الرجل الأفريقي إلى أبناء بعد موته لا تقل أهمية عن حاجته إليهم أثناء حياته . فعبادة أرواح الأسلاف من أكثر العبادات شيوعاً لدى الشعوب

الأفريقية . ومن مقتضيات هذه العبادة وجود ذرية تقدم القرابين والأضاحي لأرواح الأسلاف في المناسبات المختلفة حتى يطيب لها المقام في عالمها الآخر . ولذلك فإن الرجل إذا تبين أن زوجته عاقر وجد نفسه مدفوعاً إلى اتخاذ زوجة أخرى تحقق له ما عجزت الأولى عن تحقيقه . حتماً في وسع الرجل في مثل هذه الحالة أن يطلق زوجته العاقر ، ويحدث هذا في حالات غير قليلة ، لكن الرجل قد يرغب في الاحتفاظ بزوجته العاقر لتعلقه بها وراحته إليها وعندئذ لا يجد مفرّاً من اتخاذ زوجة ثانية .

ثانياً : لا يرغب الرجل الأفريقي في مجرد الحصول على ذرية وإنما يرغب في الحصول على أكبر عدد منها . فالرجل على يقين ، من أنه كلما ازداد عدد أولاده ازدادت ثروته وازداد نفوذه وقويت شوكته ، فالعمل لدى الشعوب الأفريقية مصدر الثروة ، وكلما ازدادت الأيدي العاملة نمت الثروة ، والنفوذ لديها يرتبط بكثرة العدد ، فكلما كثر أفراد الأسرة أو الجماعة ازدادت عزة ومنعة . فالرجل يشعر في أعماقه برغبة قوية في زيادة أفراد بيته ، والمرأة الواحدة لا تستطيع أن تسعف الرجل بتحقيق هذه الرغبة . ذلك أن المرأة الأفريقية لا تنجب من الأولاد الكثير ، ففترات حملها متباعدة لاعتبارات سند كرها فيما بعد ، ومتوسط ما تلده لا يتجاوز الأربعة أو الخمسة . فضلاً عن أن نسبة الوفاة بين الأطفال

كبيرة . ويدرك الرجل أنه لكي يحصل على عدد كبير من الأولاد لا بد أن يعدد من مصادره .

ثالثاً : يؤدي الزواج لدى الأفريقيين إلى نشوء علاقات وطيدة بين الرجل وأقارب زوجته . وتنطوي هذه العلاقات على حقوق والتزامات متبادلة . وكلما زاد الرجل من عدد زوجاته اتسعت شبكة هذه العلاقات . وكلما اتسعت هذه العلاقات ازداد مركزه قوة ، وازدادت حياته أمناً واستقراراً ، فالرجل ذو النفوذ يسعى الجميع إلى خطب وده ، والاتصال به والتقرب إليه .

رابعاً : للمرأة أهمية اقتصادية كبيرة لدى كثير من الشعوب الأفريقية . فهي فضلاً عن قيامها بالأعمال المنزلية تلعب دوراً هاماً بالنسبة للحياة الاقتصادية للأسرة . فأحياناً يقع على عاتقها العمل الزراعي كله أو معظمه وأحياناً تسلمهم فيه مساهمة جدية . وزيادة عدد الزوجات من شأنه أن يمكن الرجل من زيادة منتجاته الزراعية . ووفرة المنتجات الزراعية مع كثرة عدد الزوجات تمكن الرجل من تقديم الطعام واللمعة لكل من يأتي لزيارته أي تمكنه من ممارسة القرى على نطاق واسع ومن شأن ذلك أن يجلب له السمعة الطيبة ويجذب إليه جيرانه ، ويرغب الناس في توطيد علاقاتهم به . ومن ثم فإن الرجل يجد ككرة

عدد نسائه طريقاً إلى الشهرة والمجد^(١) . ونتيجة لذلك أصبح تعدد الزوجات في ذاته رمزاً ومعياراً لنفوذ الرجل ومكانته ، فالرجل الذي يستطيع أن يجذب إليه عدداً كبيراً من النساء ، والذي يقوى على توفير ما يحتاجن إليه لا بد أنه رجل قوى ماهر ولذلك فهو جدير بالاحترام والتقدير .

خامساً : يستتبع الاقتصار على زوجة واحدة بعض المتاعب بالنسبة للرجل والرجل يسعى إلى تفادي هذه المتاعب أو التخلص منها باتخاذ زوجة إضافية أو أكثر كلما كان ذلك ممكناً . فالرجل يضطر إلى الابتعاد عن زوجته بضعة أيام كل شهر ، وهي الأيام التي تستغرقها دورتها الشهرية . فعظم الشعوب الأفريقية تنظر إلى دم الحيض بوصفه خطراً على الرجل ، حيث يسود الاعتقاد بأن الرجل الذي يتصل بزوجه أثناء فترة الحيض يعرض نفسه للإصابة بأمراض خطيرة إن لم يكن للموت . ولا يقتصر الأذى أحياناً على الاتصال الجنسي ،

(١) يقول Junod بالنسبة للتونجا Thonga أنه في الأسرة المتعددة الزوجات تلتزم كل زوجة بأن تحضر للرجل في المساء الصحن الذي أعدته له . وبهذا يصبح قوياً شديداً ، وكلما زادت قوته وشدته زاد احترام الناس له . وهو يستقبل أولاده كما يستقبل الزوار والغرباء والفقراء ويقدم إليهم الطعام . فيشيد الناس بكرمه وبخائه ويكتسب شهرة وتقديراً قد يفوق تقدير الرئيس . والخلاصة أن مجد الأفريقي هو قبل كل شيء مسألة قدور ومسألة القدور ترتبط ارتباطاً مباشراً بتعدد الزوجات . انظر Westernmarck, p. 89 .

بل يمتد إلى شخص المرأة كله ، فينظر إليها باعتبارها مصدر خطر ينبغي تجنبه . ومن ثم فإن العرف لدى بعض الشعوب يحرم عليها إعداد الطعام لزوجها أو لمس الأدوات الخاصة به . ومعنى ذلك أن الحياة الزوجية تتوقف توقفاً تاماً خلال هذه الفترة .

كذلك يقضى العرف لدى كثير من الشعوب الأفريقية بوقف العلاقات الجنسية بين الرجل وزوجته بمجرد الحمل أو على الأقل في الشهور الأخيرة منه . بل إن تحريم الاتصال الجنسي لا يقتصر على فترة الحمل ، وإنما يمتد خلال فترة الرضاعة حتى فطام الطفل ، وقد تطول هذه الفترة فتصل إلى ستين أو ثلاثة .

ففي (داهوى) مثلاً لا يتصل الزوجان جنسياً لمدة ستة شهور على الأقل بعد الولادة ، وفي حالات كثيرة يستمر ذلك مدة سنة أو أكثر . ويسود الاعتقاد في داهوى بأن الأسلاف قد أبانوا أنه إذا حدث اتصال بعد الولادة بفترة قصيرة فإن الولد الذى يولد من الحمل الثانى يولد مريضاً ومصيره الموت .

ولدى الأوى يمتنع على الرجل الاتصال بزوجته بمجرد حملها حتى فطام طفلها أى خلال مدة تراوح بين ستين وثلاثة .

كذلك لدى البامبوتى (إحدى قبائل الأقزام فى الكونجو)

ينقطع الاتصال الجنسي في الشهور الأخيرة من الحمل ، ويستمر لبضعة شهور بعد الوضع .

فالرجل الأفريقي إذن يجد نفسه محروماً من الاتصال بزوجته خلال فترة أو فترات قد تطول . ولا شك أن الرجل في مثل هذه الحالة يجد نفسه مدفوعاً إلى اتخاذ زوجة أو زوجات إضافيات حتى لا يضطر إلى مثل هذا الحرمان المستمر .

سادساً : قد يجد الرجل نفسه بين عشية وضحاها ، وقد فقد الخدمات المنزلية التي تؤديها كل زوجة لزوجها . فقد تذهب المرأة لزيارة أهلها وقد يطول مقامها لديهم إذا كانوا يقيمون على مسافة بعيدة . ومن أهم المناسبات التي تلجأ فيها المرأة لزيارة أهلها وفاة أحد أقاربها ، فالتقاليد تفرض عليها المشاركة في الحداد عليه ، ويتطلب ذلك عادة إقامتها مع أهلها فترة طويلة . وقد يصيب المرأة مرض يعجزها عن القيام بالأعمال المنزلية اللازمة . في كل هذه الحالات يجد الرجل نفسه وقد حرم من الشخص الذي يعد له طعامه وشرابه وأصبح عالة على جيرانه . ولا شك أن الرجل في مثل هذه الظروف يرحب باتخاذ زوجة ثانية حتى لا يخلو بيته من امرأة تعد له الطعام وتقوم بحاجته .

سابعاً : قد يلجأ الرجل لدى الشعوب الرعوية إلى تعدد الزوجات ليؤمن نفسه ضد ضياع ثروته من الماشية . فالرعاة يتعرضون لخطر انتشار الأوبئة بين قطعانهم ، وقد يجدون أنفسهم

وقد فقدوا في فترة قصيرة كل قطعانهم أو جزءاً كبيراً منها .
ولذلك فإنهم يسعون إلى الاحتياط لهذا الخطر ، ومن وسائل
ذلك أن يتخذ الرجل عدة زوجات يقيم لهن أكواخهن في
مناطق متباعدة بحيث إذا انتشر الوباء في ماشيته في منطقة
معينة سلمت له الماشية التي في المناطق الأخرى . ويشبه الخوف
من انتشار الأوبئة في هذا الخصوص الخوف من غزوات سلب
الماشية التي يتعرض لها أصحاب القطعان من أفراد القبائل
المجاورة .

ثامناً : قد يأتي تعدد الزوجات نتيجة التقليد المعروف
بوراثة الأرملة ، الذي يقضى بأنه في حالة وفاة رجل عن زوجة
يكون أقرب أقاربه ملزماً بمعاشرتها . كما قد يأتي نتيجة التقليد
الذي يقضى بضرورة أن يتزوج القريب امرأة لاسم قريبه
الذي مات دون زوج . في مثل هذه الحالات يعتبر الزواج
كقاعدة عامة قائماً بين المرأة والرجل الميت لا بينها وبين قريبه ،
بحيث إن الأولاد الذين يولدون من العلاقة الجديدة ينسبون إلى
الرجل الميت نفسه . هذا من الناحية القانونية ، أما من الناحية
العملية فإن علاقة القريب بأرملة قريبه لا تختلف في طبيعتها
عن علاقة الرجل بزوجه . فالرجل يلتزم في مواجهتها بنفس
الالتزامات التي يلتزم بها الزوج نحو زوجته ، وله عليها نفس
الحقوق التي للزوج قبل زوجته . كذلك للأرملة نفس الحقوق
وعليها نفس الواجبات التي للزوجة أو عليها . وإذا كان الرجل

متزوجاً من قبل فإنه يجد نفسه عند وفاة أبيه أو أخيه أو أحد أقاربه الآخرين وقد تعددت النساء في بيته ، وإذا لم يكن الرجل قد تزوج من قبل فإن خلافته على أرملة قريبة لا تغنيه عن اتخاذ زوجة خاصة به . ففي معظم الحالات يكون فارق السن كبيراً بين الأرملة وقريب زوجها ، وطبيعي أن يسعى القريب إلى اتخاذ زوجة أكثر شباباً وأقرب إلى سنه . ثم إن الأولاد الذين ينجبهم من الأرملة لا ينسبون إليه فلا يعتبرون أولاده ، وإنما ينظر إليهم بوصفهم أولاد الزوج الميت . وطبيعي أن يسعى الرجل إلى اتخاذ زوجة خاصة به يستطيع عن طريقها الحصول على ذرية تنسب إليه .

هذه إذن هي الأسباب التي تدعو الرجل الأفريقي إلى اتخاذ أكثر من زوجة ولعل القارىء قد أدهشه أننا لم نذكر من بينها سبباً لعله أول ما يتبادر إلى الذهن عند الحديث عن تعدد الزوجات ألا وهو رغبة الرجل في التنقل والتغير . وفي الحق أن هذا السبب كان يظن قديماً السبب الرئيسي لتعدد الزوجات . فقديماً كان الأوربيون ، وما زال البعض منهم ، يعتقدون أن تعدد الزوجات لدى الأفريقيين يرجع إلى ما يتميز به الرجل الأفريقي من غلظة أو شهوة جنسية عارمة ، بحيث لا تكفي لإروائها زوجة واحدة . إلا أن هذه الفكرة في الواقع لا تستند إلى أساس سليم ، وإنما مبناها النظرة السطحية وسوء الظن . فقد اتضح من الدراسات المختلفة أن الرجال يقبلون على

تعدد الزوجات في معظم الحالات لأسباب لا صلة لها بقوة الشهوة . ثم إن بعض الشعوب الأفريقية تسمح للرجل المتزوج بالاتصال جنسياً بفتيات غير متزوجات ، ومع ذلك فإن هذه الشعوب تمارس تعدد الزوجات . فلو كان تعدد الزوجات يستمد وجوده حقاً من الرغبة في التغيير والتنقل لما كان من المفهوم وجوده لدى مثل هذه الشعوب . لكن ليس معنى ذلك أن هذا السبب لا يلعب دوراً أى دور ، فقد نجد في الواقع حالات يلجأ فيها الرجل إلى تعدد الزوجات بقصد الحصول على زوجة أكثر شباباً أو أوفر جمالاً ، لكن ذلك لا يحدث إلا في حالات قليلة . والرجل حتى في سعيه إلى اتخاذ زوجة ثانية أكثر شباباً أو أوفر جمالاً لا يقع تحت تأثير هذا الاعتبار وحده وإنما يستهدف في نفس الوقت الحصول على المزايا الأخرى التي يحققها اتخاذ زوجة إضافية .

وإذا كانت هذه هي الأسباب التي تدعو الأفريقيين إلى ممارسة تعدد الزوجات فإن تعدد الزوجات بوصفه نظاماً ما كان ليوجد لولا توافر ظرف خاص هو كثرة النساء وقلة الرجال . فتعدد الزوجات لا يتيسر تحقيقه بصورة طبيعية في أحد المجتمعات إلا إذا كان عدد الإناث فيه يزيد على عدد الذكور زيادة واضحة ، وإذا نظرنا إلى المجتمعات الأفريقية وجدنا لديها أسباباً معينة من شأنها أن تؤدي إلى زيادة عدد الإناث على عدد الذكور . ويمكننا أن نلخص هذه الأسباب فيما يلي :

أول هذه الأسباب الغزوات والمعارك والحروب التي تنشب بين القبائل المتجاورة ، فقد كانت هذه المعارك والحروب شيئاً مألوفاً لدى هذه القبائل إلى عهد قريب . وكان السبب الغالب لها النزاع حول المرعى ومساقى المياه أو الرغبة في الاستيلاء على ماشية الغير ، أو الرغبة في التوسع والامتداد على حساب القبائل المجاورة . وضحايا مثل هذه المعارك والحروب هم عادة الرجال . وقد كانت العادة جارية بأن تنتقم الجماعة المنتصرة من الجماعة المهزومة بحرق أكواخها وقتل رجالها وسبي نساؤها . ويؤدي ذلك إلى الإقلال من عدد الرجال في القبيلة المنتصرة ، وفي الوقت نفسه يزداد عدد النساء بها نتيجة انضمام السبايا إليهم^(١) .

(١) فلدى الكافر كان تعدد الزوجات النتيجة اللازمة لمعاركهم وحروبهم المستمرة التي كانت تجعل عدد النساء يفوق كثيراً عدد الرجال . وقد ترتب على قلة الحروب في الوقت الحاضر أن أصبح من النادر مصادفة رجال يحوزون أكثر من زوجة أو زوجتين .

ويقول Ward بالنسبة لسكان وسط أفريقية لا سيما سكان الكونجو إن عدد النساء عادة يفوق كثيراً عدد الرجال لأن الرجال يقتلون عادة أثناء المعارك القبلية المستمرة .

وبالنسبة لزيادة عدد النساء نتيجة السبي والأسر يقول Leighton Wilson أنه لمواجهة الطلب على النساء من جاز الأثاني تجرد البلاد المحيطة من جزء كبير من عنصرها النسائي في الوقت الذي لا ترد فيه أي أنثى تولد في المملكة إلى هذه البلاد المجاورة لتعويض خسارتها .

كذلك بالنسبة لغينيا الجنوية عدد الإناث أكبر من عدد الذكور في

ثاني هذه الأسباب هو أن الرجال أكثر تعرضاً للموت من النساء . فالرجال هم الضحية الغالبة لعادة الأخذ بالثأر . كما أن الرجال بحكم عملهم أكثر تعرضاً للموت نتيجة اقتراس الحيوانات المتوحشة مثلاً .

ثالث هذه الأسباب زيادة عدد ما يولد من الإناث على ما يولد من الذكور . فالظاهر أن نسبة الإناث بين المواليد لدى الأفريقيين أكبر من نسبة الذكور^(١) . ويمكن أن نضيف إلى ذلك ما هو معروف من أن الإناث أكثر مقاومة لأمراض الطفولة من الذكور مما يؤدي إلى إحداث فارق واضح في نسبتهم بعد البلوغ^(٢) .

الأقاليم الساحلية حيث يقوم الرجال بزيادة عدد زوجاتهم بسرقة من قبائل الأحرار الداخلية .

انظر في كل ذلك Westermarck, p. 65-67 .

(١) يذكر Felkin ثلاثة أسباب لزيادة عدد الإناث على الذكور لدى الباجندا هي : الحركة المستمرة للنساء كسبايا ، موت عدد كبير من الرجال في الحرب ، زيادة عدد المولودين من الإناث على عدد المولودين من الذكور ويعتقد Felkin أن السبب الأخير له أهمية كبيرة . انظر Westermarck, p. 68 .

(٢) ويتحدث Smith و Dale عن زيادة عدد الإناث على عدد الذكور لدى الإيلا بقولهما : إنه سواء أكانت هذه الزيادة ترجع لأسباب عامة كالجو الحار أو وفرة الغذاء أو ممارسة الزواج من الغرائب أم لا ، فإن من المؤكد أن هناك زيادة في عدد المواليد من الإناث لدى الإيلا وتزداد النسبة اختلافاً نتيجة نسبة الوفيات المرتفعة بين الذكور ولذلك فإن التعداد يظهر أن هناك زيادة ١٠٪ في عدد النساء البالغات على عدد الرجال .

رابع هذه الأسباب الفارق الواضح ، فيما يتعلق بسن الزواج ، بين الذكور والإناث . فالعادة المتبعة لدى الشعوب الأفريقية هي أن يتزوج الرجل من امرأة تصغره في السن ، ويتراوح فارق السن عادة بين خمسة وعشرة أعوام . ومن شأن هذا الفرق في سن الزواج أن يؤدي إلى زيادة عدد الإناث الصالحات للزواج على عدد الذكور الراغبين فيه أو القادرين عليه . ولذلك فكلما تأخر سن الزواج بالنسبة للشبان اتسعت دائرة الفتيات التي يختارون منها زوجاتهم .

تقول مونيكا ولسون Monica Wilson بالنسبة للنياكيوسا Nykyusa مثلاً أنه ليس هناك ما يدل على وجود اختلاف ملحوظ في نسبة الذكور والإناث . إلا أن هناك فرقاً عشر سنوات أو أكثر في متوسط سن الزواج بين الفتيات والرجال وهذا الاختلاف في سن الزواج هو الذي يجعل تعدد الزوجات ممكناً . وتشير سجلات الضرائب في أحد أجزاء الإقليم إلى أنه بين ٣٠٠٠ رجل في سن الثامنة عشرة أو ما يزيد يوجد ٣٤٪ أعزب و ٣٧٪ متزوجا من زوجة واحدة و ٢٩٪ جامعاً لأكثر من زوجة . وقد دل البحث على أن الفتيان بوجه عام هم العزاب وأن الرجال فوق الخامسة والأربعين هم متعدّدو الزوجات .

كل هذه الأسباب تؤدي إلى زيادة عدد النساء على عدد الرجال . وقد عرفت بعض الشعوب القديمة كالليونان والرومان وبعض قبائل العرب في الجاهلية طريقة للتخلص من الإناث

غير المرغوب فيهن تتمثل في وأدهن . فبالنسبة للرومان مثلاً هناك قانون ينسب إلى أحد ملوك روما الأقدمين ، مقتضاه أن الأب ملزم بتربية أبنائه الذكور جميعاً ، أما بالنسبة للبنات فهو غير ملزم إلا بتربية الأولى فحسب . ومعنى ذلك أنه بالنسبة لغيرها كان في حل إن شاء تخلص منهن وإن شاء أبقى عليهن^(١) . وكان اليونان يلجأون إلى وأد الأطفال أكثر ما يلجأون بالنسبة للإناث . كذلك اعتاد بعض الناس لدى بعض القبائل العربية وأد ما يولد لهم من إناث ، وفيهم نزل قوله تعالى : « وإذا الموءودة سئلت بأي ذنب قتلت » . على خلاف هذه الشعوب لا نجد لدى الشعوب الأفريقية عادة وأد البنات . حقاً يلجأ الأفريقيون أحياناً إلى وأد الأطفال ، كما هو الحال بالنسبة للأطفال المشوهين والتوائم مثلاً ، إلا أنهم لا يفرقون في هذا الخصوص بين الإناث والذكور . ومعنى ذلك أن الشعوب الأفريقية لا تمارس أجراء معينة تحاول به التغلب على

(١) هناك من الدلائل ما يشير إلى استمرار هذا التمييز في العصور التالية . ففي قائمة ترجع إلى عهد الإمبراطور تراجان (٩٨ - ١١٧ م) تضم الأطفال المقيدين من أجل الإعانة الغذائية في مدينة واحدة ولسنة واحدة يوجد طفلان من زنا و ١٧٩ طفلاً شرعياً . ويضم هذا العدد الأخير ٣٤ بنتاً مقابل ١٤٥ صبية . وطبعاً أن هذا التفاوت الكبير بين عدد الإناث وعدد الذكور لا يمكن تفسيره إلا بافتراض أن عدد الإناث اللاتي كان يتخلص منهن كان أكبر بكثير من عدد الذكور . انظر المرأة عند الرومان للمؤلف ص ١٣٠ .

التضخم في عدد الإناث وتسعى عن طريقه إلى تحقيق نوع من التعادل بين الجنسين . ومعنى ذلك بعبارة أخرى أنها تحتفظ بكل ما يولد لها من إناث وهو أمر يؤدي إلى توفير الظرف المناسب لقيام نظام تعدد الزوجات .

ثالثاً : موقف النساء من تعدد الزوجات

تكلمنا حتى الآن عن موقف الرجال بالنسبة لتعدد الزوجات ، ولكي تكون الصورة كاملة لا بد أن نتعرف أيضاً على موقف النساء منه . فهل ترحب المرأة الأفريقية بأن يتخذ زوجها امرأة أخرى ، وهل ترحب بأن تكون زوجة ثانية لرجل له زوجة أو أكثر ، أم هل تقف من ذلك موقف نفور ومعارضة ؟

في الحقيقة ليس من السهل الإجابة على هذا السؤال إجابة بسيطة ، ذلك أن المعلومات التي نقلت إلينا عن موقف النساء بالنسبة لتعدد الزوجات تتعارض فيما بينها . فمعلوماتنا عن بعض الشعوب الأفريقية تدل على أن المرأة لا تمنع في أن يتخذ زوجها امرأة أخرى أو في أن تتزوج رجلاً له زوجة أو زوجات ، بل قد يسرها أن يفعل زوجها ذلك .

فلدى الكرو Kru في خليج غينيا تفضل المرأة كثيراً أن تكون إحدى الزوجات الاثنتي عشرة لرجل محترم على أن تكون الزوجة الوحيدة لرجل ليس لديه من قوة الشخصية ما يرفعه فوق

مستوى الرجل ذى الزوجة الواحدة . وهى تفضل كثيراً القدر الكبير من الحرية الجنسية الذى تتمتع به بوصفها إحدى الزوجات الاثنى عشرة على الرقابة المباشرة التى سوف تخضع لها بوصفها الزوجة الوحيدة فى البيت .

ولدى الوريغال Waregal ليس أفضل عند النساء من أن يكون عدد من بالغ الكثرة ، فذلك دليل الثراء ، ومن شأنه أن يقلل من أعمالهن .

ولدى الموسى Mossi ترغب الزوجة الأولى رغبة عميقة فى أن يتخذ زوجها أكبر عدد ممكن من الزوجات ، لأن ذلك يزيد من سلطتها^(١) .

ولدى الإوى Ewe يسر الزوجة الأولى أن يتخذ زوجها زوجة ثانية . ففى ذلك تحسين لمركزها حيث تصبح الزوجة الرئيسية . وربة البيت وبصفتها هذه تشرف على الزوجات الأخريات . وفى علاقتها بزوجها تحتل مكاناً ممتازاً وتكون موضع ثقته . كما أن تعدد الزوجات يعنى كلاً منهن من جزء من العمل وقد أصبح مقسماً على بضعة نساء ، ومن ثم تجد كل منهن وقتاً أفسح لشئونها الخاصة .

وبالنسبة للكونجو يقول Harris إن المرأة فى الجهات الوثنية الحالية تنظر إلى تعدد الزوجات بوصفه وضعاً مرغوباً فيه . وهى تحتج لذلك بأن مكانة الزوج تقاس بممتلكاته من الزوجات

والماشية . وتفضل أن تكون زوجة رجل عظيم على أن تكون زوجة رجل تافه لا يقوى على حياة أكثر من زوجة واحدة . وتشير فضلاً عن ذلك إلى أن الرجل إذا كانت له عدة زوجات فإن عبء الزراعة وصيد السمك . . . والواجبات المنزلية وقد توزعت على أربع أو خمس زوجات تكون أخف بالنسبة لكل منهن .

وروت إحدى السيدات الإنجليزيات أنها عند ما سألت زوجة أحد رؤساء الكيكويو عما ينبغي أن تقوله للنساء البيض عند عودتها إلى إنجلترا عن نساء الكيكويو ، ردت عليها قائلة « قولى لهن شيئين : الأول أننا لا نتزوج مطلقاً شخصاً لا نريده ، والثانى أننا نحب أن يتخذ أزواجنا أكبر عدد ممكن من الزوجات » (١) .

ويقول Livingstone أنه عند ما سمع عدد من السيدات الماكو لولو Makololo أن الرجل في إنجلترا لا يستطيع الزواج بأكثر من واحدة صحن قائلات : إنهن لا يحين الحياة في بلد كهذا ، ولم يكن في استطاعتهن أن يتصورن كيف أن السيدات الإنجليزيات ينفرن من تعدد الزوجات ، ففي رأيهن كل رجل محترم يجب عليه أن يحوز عدداً كبيراً من

(١) Routledge, With a prehistoric people. The Akikuyu of

British East Africa, p. 124.

النساء كدليل على ثرائه^(١) .

ويتحدث لنديلوم عن موقف المرأة من تعدد الزوجات لدى الأكبا فيقول إن الزوجة الكبيرة تحب عادة أن ترى زوجها يتخذ زوجات متعدّدات لأنهن يرفعن عن كاهلها جزءاً كبيراً من العمل . فهي تستطيع ، نظراً لمركزها الأسى ، أن تترك لهن الأعمال الشاقة كقطع الأخشاب وحمل الماء وغلق حظائر الماشية بالليل وفتحها في الصباح .

كذلك الحال بالنسبة لنساء الكافر (في جنوب أفريقية) حيث تقول عنهن لورا لونجمور Laura Longmore إنهن لم يكن يعارضن تعدد الزوجات لأن إحدى النتائج العملية المترتبة عليه كانت الإقلال من عمل كل منهن في البيت والحقل تبعاً لازدياد عددهن . فضلاً عن أن تعدد الزوجات كان يعنى زيادة في مكانة الزوجة الرئيسية ، فكلما ازداد عدد الزوجات الإضافيات ارتفعت مكانتها .

على العكس من ذلك تدل المعلومات التي لدينا عن عدد من الشعوب الأفريقية الأخرى على أن المرأة تنفر من تعدد الزوجات ، وتنظر إليه نظرة تنطوي على كراهية . فلدى البامبوتى وهم إحدى قبائل الأقزام في الكونجو لا تنظر

(١) في وستر مارك ص ٩٥ ، انظر أيضاً بالنسبة للتونجا

Colson, Marriage and the family among the Plateau Tonga of Northern Rhodesia, p. 124.

النساء إلى تعدد الزوجات بعين الارتياح^(١).

ويقول دوك Doke بالنسبة للامبا Lambas (في روديسيا الشمالية) أن الزوجة لا ترغب مطلقاً في أن يتخذ زوجها زوجة ثانية. وأن الزوجة الأولى تثير كثيراً من المتاعب قبل أن يتمكن الرجل من إحضار زوجة ثانية. ويفتح الرجل زوجته برغبته في اتخاذ زوجة ثانية، قائلاً: «زوجتي، أريد اتخاذ زوجة أخرى لأن العمل يرهقك، وفي الأوقات التي تكونين فيها مريضة اضطر إلى إعداد طعامي بنفسى وقد تجيب المرأة: «يمكنك أن تتزوج، لكننى سأعود إلى أهلى غداً». فيرد عليها زوجها: حسناً، وسأقضى أنا لأحصل على بندقية تعويضاً عن هجرك». فرد عليه المرأة قائلة: «حسناً، سيحصل أقاربى على بندقية ويعطونها لك». وبعد هذه المشاحنة يأخذ الرجل خاتماً إلى المرأة التي وقع عليها اختياره كزوجة ثانية. وإذا قبلت هذه الأخيرة الزواج منه انتظرت الزوجة الأولى حتى يبنى الزوج بزوجه الجديدة، ثم تذهب إليها وتتعارك معها.

وتقول Elisabeth Colson بالنسبة للتونجا إن كثيراً من النساء يبدن كراهية عميقة لتعدد الزوجات قائلات إن الزوجات اللاتي يقتسمن رجلاً واحداً تكون بينهما دائماً غيرة ومشاجرات. كما تقول إن عبارة «إنه تعدد الزوجات» تأتي إلى أفواههن

(١) Schebesta, Les pygmées du Congo Belge, p.241.

دائماً بمناسبة الحوادث غير السارة . وروت أن امرأة عجوزاً أنت إليها في إحدى المناسبات وهي ترتدى جلد ماعز وطلبت إليها أن تعطيها بعض الثياب ولما سألتها لماذا لا يقوم زوجها بكسوتها ، أجابت نيابة عنها النساء الأخريات قائلات : إنه تعدد الزوجات . تزوج زوجها امرأة ثانية ولم يعد يعنى بها . هل ترين الآن لماذا نقول إن تعدد الزوجات شيء قبيح ؟ .

وروت أيضاً أنه في إحدى الليالي عند ما جرى بعروس شابة لرجل له زوجة من قبل أصغت جماعة من النساء إلى صوت قدومها وأخذتهن الرأفة بالزوجة الأولى قائلات : « إن هذه الليلة لأليمة لها ، لسوف تذرف الدموع ، بينما يرقد زوجها مع زوجته الجديدة . إنه تعدد الزوجات ^(١) .

ويروى لنا Campbell نقلاً عن أحد رجال الومبا Wemba الكيفية التي يتم بها عرض الزواج على فتاة ، فيقول إن الراغب في الزواج يذهب لزيارة الفتاة التي يريد الزواج منها ويعرض عليها اقتراحه قائلاً : « أريدك أن تكوني زوجة لي » . وتجب الفتاة « نعم ، سيدى ، أوافق طالما أنك تحبني حقيقة » . ويجب الرجل « نعم ، سيدتى ، في صدق دون كذب ، أحبك » . وعندئذ توافق الفتاة قائلة « أوافق إذن ما دمت تحبني لكن تذكر أنني لا أريد أن أكون زوجة في بيت متعدد الزوجات ، لأن تعدد الزوجات لا خير فيه للمرأة » . ويجب

(١) في كتابها المشار إليه آنفاً ص ١٢٢ .

الرجل « لا ، لن أتزوج بأخرى مطلقاً ، أريد الزواج منك أنت فحسب » ، وتوافق الفتاة قائلة « حسناً . لتتزوج^(١) » .

وروت مونيكا هنتر Monica Hunter أن أحد رجال البوندو Pondo (في اتحاد جنوب أفريقية) سألتها عن سبب اكتفاء الرجال البيض كل بزوجة واحدة وعدم اتخاذهم زوجات أخريات رغم ثرائهم . وعندما أجابته بقولها : « إننا معشر النساء البيض ما كنا لنحتمل ذلك ولو أنهم فعلوا لأسرعنا بالعودة إلى أهلنا » رد عليها قائلاً : « آه ، الغيرة ! حسناً ، إنه شيء يحدث معنا أيضاً . فكثيراً ما تكون لرجل زريبة مملأ بالماشية ومع ذلك لا يقدر أن يتخذ زوجة ثانية بسبب غيرة زوجته العظيمة » .

ومع ذلك فطبقاً لما تقرره مونيكا هنتر هناك حالات تحدث فيها النساء أزواجهن على اتخاذ زوجات أخريات لمساعدتهن بعملهن ويعشن معا في سعادة . وتفضل المرأة بطبيعة الحال أن تكون الزوجة العظيمة للزوج ، لكن إذا أحببت فتاة رجلاً حباً صادقاً فإنها لا تبالى أن تكون زوجة إضافية .

وعلى ذلك يبدو لنا أن موقف النساء من تعدد الزوجات ليس واحداً لدى جميع الشعوب الأفريقية . فلدى بعض هذه الشعوب لا تمنع المرأة فيه ، بل قد ترحب به ، بينما لدى البعض الآخر تخافه المرأة وتخشاه ، إلا أن الأمر يقتضى إبراز ملاحظتين :

أولاهما : أنه تجب التفرقة بين موقف المرأة من رغبة زوجها
اتخاذ زوجة ثانية ، وبين موقف المرأة إزاء الزواج من رجل له
زوجة أو زوجات .

فبالنسبة للمرأة التي يرغب زوجها في اتخاذ زوجة ثانية
هناك من الظروف ما قد يخفف من اعتراضها على رغبة زوجها .
من هذه الظروف مثلاً أن تكون عاقراً أو أن يكون السن قد
تقدم بها ، أو أن تكون هي الزوجة الأولى . فالزوجة الأولى كما
سنرى تتمتع بمركز ممتاز بالنسبة لبقية الزوجات ، ولن يضيرها
كثيراً أن يتخذ زوجها زوجة أخرى أو أكثر . فزواجه من
آخرات هو الظرف الذي يؤدي إلى تمييزها عن بقية الزوجات ،
هو الظرف الذي يبرز مكانتها السامية بالنسبة لهن ، وقد يعترف
للزوجة الأولى ، لدى بعض الشعوب بسلطة معينة على الزوجات
الإضافيات . وإذا لم تكن هي الزوجة الأولى فلن يضيرها كثيراً
أن يزيد عددهن واحدة أو اثنتين . بل لتعدد الزوجات أحياناً
مزايا من وجهة نظر الزوجة بحيث لا تجد مانعاً من أن يتخذ
زوجها زوجة أخرى أو زوجات ، وقد ترحب بتصرفه هذا ،
بل قد تدفعه هي إليه .

ونستطيع أن نذكر بين المزايا التي تجدها المرأة في تعدد
الزوجات المزايا التالية :

١ - يؤدي تعدد الزوجات إلى توزيع العمل على عدد
أكبر ويؤدي ذلك إلى الإقلال من نصيب كل منهن فيه .

ومن ثم تجد كل امرأة من الوقت ما تنفقه على شئونها الخاصة .
 ٢ - يسود بين الزوجات عادة نوع من التعاون ، فتساعد كل منهن الأخرى في القيام بأعمالها المنزلية والأعمال الخاصة بالزراعة . ومن شأن ذلك أن يسهل العمل أولاً ، وأن يجد نوعاً من التأمين ثانياً ، بحيث إذا مرضت إحدى الزوجات أو أصابها عارض حال دونها والقيام بواجباتها حلت الأخرى محلها حتى تبرأ المريضة أو يزول العارض .

٣ - قد تفضل المرأة أن يتخذ زوجها زوجة ثانية على أن ينغمس في علاقات مع نساء غير متزوجات . فمثل هذه العلاقات تكون عادة باهظة التكاليف . ومن ثم فهي تستنزف جزءاً كبيراً من دخل الأسرة تحرم منه الزوجة وأولادها ، دون أن تقابله مساهمة من جانب هؤلاء النسوة في زيادة دخل الأسرة . بخلاف الحال بالنسبة للزوجة . فالزوجة لا تستتبع كل هذه النفقات فضلاً عن أنها تساهم في تنمية ثروة الأسرة ، وترى المرأة في انغماس زوجها في علاقات جنسية خارج الزواج وجهاً آخر من الضرر . حيث يسود الاعتقاد لدى بعض الشعوب (السوكوما مثلاً) بأن عدم وفاء الزوج يعرض حياة الطفل للخطر .

٤ - في جهات كثيرة من أفريقية يعيش الناس في بيوت يبعد بعضها عن البعض الآخر ، وقد تجد الزوجة نفسها وحيدة محرومة من جيران على مقربة منها وفي اتخاذ زوجها زوجة ثانية

ما يوفر لها زميلة تخفف عنها الوحدة^(١).

هذا بالنسبة لموقف المرأة المتروجة من تعدد الزوجات ،
أما بالنسبة للفتيات ومدى استعدادهن للزواج من رجل متعدد
الزوجات ، فإن هناك اعتبارات معينة قد تجيب إلى الفتاة
الزواج من مثل هذا الرجل أو على الأقل تخفف من نفورها منه .
من هذه الاعتبارات أن تعدد الزوجات ينظر إليه بوصفه معياراً
لثروة الرجل ونفوذه ، ولذلك فقد تفضل الفتاة الزواج

(١) يقول Willoughby مثلاً Europeans often suggest that polygamy must be repugnant to the women of a polygamous marriage; on the contrary, a husband is often urged by his wives to add another to the group ... The more wives, the more shoulders to carry the burden of the family, and the greater the glory of the establishment". (Race problems in the New Africa, p. 114).

ويقول : Dale, و Smith بالنسبة لنساء الإيلا : Ba-ila women can be most furiously jealous; and the only things that reconcile them to sharing their husbands with other women are the fact that many hands make light work and the reflected dignity that comes of being the wife, albeit an inferior one; of a wealthy man.

(The ila-speaking peoples of Northern Rhodesia, p. 65).

Hunter, Reaction to conquest, p. 203. انظر أيضاً :

Cory, Sukuma law and custom, p. 53. و

Lindblom, The Akamba, p. 81. و

من مثل هذا الرجل على أن تكون الزوجة الوحيدة لرجل فقير . وقد تفضل الفتاة الزواج من رجل متعدد الزوجات إذا كانت حياته معهن تتسم بالاستقرار ، ولا تفوح منها رائحة المتاعب والمضايقات . فالفتاة قد تفضل الارتباط بمثل هذا الرجل الذى دلت التجربة على صلاحيته كزوج على الدخول مع رجل غير متزوج في تجربة لا تعرف نتيجتها ، وقد تنطوى بالنسبة لها على مفاجآت لا تسر ، فضلاً عن أن الفتاة تتوقع بزواجها من مثل هذا الرجل التمتع بحرية كبيرة نسبياً . فهذه إذاً اعتبارات من شأنها أن تؤثر في توجيه رغبة الفتاة ، وذلك طبعاً في الحدود التى يسمح فيها لإرادتها بأن تكون حاسمة في أمر الزواج .

وينبغي أن نلاحظ أخيراً أن إرادة الفتاة أو المرأة قد لا تكون حرة تماماً في المفاضلة بين الرجل المتعدد الزوجات ، والرجل غير المتزوج . فالزواج هو حياة المرأة الأفريقية ، ولا حياة لها خارج الزواج . فالعزبة لا وجود لها في المجتمع الأفريقى في ظل ظروفه الأصيلة ، وكل النساء يسعين إلى الزواج ويستظرنه في خفة وشوق وقد لا تعرض للفتاة فرصة الزواج من رجل غير متزوج ، وعندئذ لا تجد بدا من أن ترضى بأن تكون زوجة لرجل له زوجة أو أكثر .

هذه هي الملاحظة الأولى . أما الملاحظة الثانية فهي تنصب على معرفة ما إذا كانت النساء لدى بعض الشعوب الأفريقية

يبدین نفوراً طبعياً من تعدد الزوجات أكثر مما تبدیه النساء لدى البعض الآخر . فی الواقع لیس هناك ما يمنع من الاعتقاد بأن نساء بعض الشعوب الأفريقية يتميزن عن غیرهن بغیره مفرطة ، وهنا قد تحول هذه الغیره دون قبول الزوجه اتخاذ زوجها امرأة أخرى ، كما قد تحول دون المرأة والزواج من رجل له زوجه . لكن يبدو أن الأكثر شیوعاً هو أن يحدث التفاوت بین نساء الشعب الواحد بحيث یوجد فی الجماعة أو القبيلة الواحدة أفراد من النساء يتميزن بغیره شديدة وقد تؤدي هذه الغیره إلى النتائج التي أشرنا إليها . ونحیل إلى أن الغیره الشديدة یغلب وجودها لدى النساء اللاتي ما زلن فی ربيع حياتهن بحيث یمكن القول بأنها تأخذ فی الضعف كلما تقدمت السن بالمرأة ، ومن ثم یزول سبب من أهم الأسباب التي تحول دون المرأة وموافقتها على اتخاذ زوجها زوجه أخرى .

رابعاً : القواعد التي تحكم تعدد الزوجات

نتكلم أولاً عن عدد الزوجات ، ثم عن مدى حق الزوجه فی الاعتراض على رغبة زوجها فی اتخاذ زوجه ثانية ، وأخيراً عن علاقة الزوج بزوجاته وعلاقتهن فيما بینهن .

(١) عدد الزوجات :

لا نجد شعباً من الشعوب الأفريقية فی ظل ظروفها الأصلية

يضع حداً أقصى لعدد الزوجات اللاتي يجوز للرجل الجمع
بينهن . فالرجل ، من الناحية النظرية على الأقل ، أن يتزوج بأى
عدد شاء من النساء . ومن الناحية العملية هناك من الشواهد
ما يدل على أن بعض الأفريقيين قد استطاع أن يحصل على
عدد كبير منهن . إلا أن هذا الوضع لا يتحقق عادة إلا
بالنسبة للملوك والأمراء والرؤساء .

يقول أمين باشا بالنسبة للأونيورو Unyoro أنه من العار
الشديد حتى بالنسبة للرئيس الصغير أن يكون لديه أقل من
عشر إلى خمس عشرة زوجة ، أما الفقراء فلهيهم دائماً ثلاث
أو أربع .

ويقول آخرون الرجال الأثرياء لدى الناندى Nandi يجوز
الواحد منهم عدداً من النساء يصل إلى أربعين .
وروى ثالث أنه عند ما زار أحد رؤساء الباروتسى Barotse
وجد عنده أكثر من سبعين امرأة .

ويقول رابع بالنسبة للمتايلى Matabele إن تعدد الزوجات
هو القاعدة وأن متوسط عدد النساء اللاتي يحوزهن رجل واحد
يتراوح بين اثنتين وعدة مئات .

وقدر مؤلف عدد زوجات ملك Benin بسبائة ، وقرره
آخر بألف ، وثالث بثلاثة آلاف ، ورابع بأربعة آلاف .
ويقال إن العرف لدى الأشانى كان يحدد زوجات الملك
بـ ٣٣٣٣ ، بحيث لا يجوز له أن يجمع في حوزته أكثر من

هذا العدد من النساء ، وأن كان من الجائر أن يكون لديه أقل منه . كذلك يقال إن الملك « متيسا » أحد ملوك الباجندا المشهورين ، كان لديه أكثر من سبعة آلاف امرأة^(١) ، إلا أن هذه الروايات تقتضي إبداء ملاحظتين بخصوصها :

أول هذه الملاحظات هي ، أن القول بأن الملوك والرؤساء كانوا يحوزون مثل هذه الأعداد الضخمة من النساء ينطوي على قدر غير قليل من المبالغة ، ونستند في إبداء هذه الملاحظة إلى أن أحد هؤلاء الملوك نسب إليه بواسطة مؤلفين مختلفين حيازة أعداد من النساء تتفاوت فيما بينها تفاوتاً عجبياً ، تراوح بين ستمائة وأربعة آلاف . فالتقدير في مثل هذه الحالات ، كان لا شك جزافياً لم يخضع لعملية حصر أو إحصاء دقيق . فضلاً عن أن معلومات المؤلفين القدامى كانت تستقي في معظمها من أفراد القبائل الذين يصحبونهم ويعينونهم في حلهم وترحالهم ، ول هؤلاء الأفراد ميل طبيعي للمبالغة ، لا سيما إذا تعلق الأمر بموضوع عدد زوجات ملك الشعب أو أمير القبيلة . ففي اعتقاد هؤلاء أنهم كلما بالغوا في وصف عدد هؤلاء النساء ، كان ذلك أبلغ في تصوير قوة الملك وتثوده ، وفي بيان عظمتة وثرائه .

أما الملاحظة الثانية فهي ، أن هؤلاء النساء لسن كلهن حرائر ، والغالب أن يكون مصلرهن الأسر في الحروب . حيث إن

(١) انظر في كل ذلك : Westermarck في مؤلفه المشار إليه ص ٢٥ .

القاعدة لدى كثير من الشعوب الأفريقية التي تخضع لسلطة ملك أو رئيس قوى ، كانت أن كل ما يهتم في الحرب لا سيما السبي من النساء يؤول إلى الملك ، وهو الذى يوزع منهن على رعاياه وفقاً لمشيئته . فهذه الأعداد الضخمة من النساء لا تمثل في الحقيقة سوى تجميع للسبايا ، يختار الملك أو الرئيس منهن ما يمنحه لأصدقائه أو أقاربه أو رعاياه الذين يقومون من أجله بخدمات ذات أهمية ، فهؤلاء النسوة يكن بين يديه وسيلة للمكافأة ، وسبباً إلى تقوية الصلات مع أفراد شعبه . وعلى ذلك فإن حيازة مثل هذه الأعداد الهائلة من النساء لا يدخل ضمن مفهوم تعدد الزوجات . ولا شك أن الملك أو الرئيس الذى كان يحوز مثل هذه الأعداد الكبيرة كانت له زوجاته بالمعنى الدقيق أى أولئك النسوة اللاتي يتمتعن بمكانة واحترام ومركز قانوني معين . وفي اعتقادنا أن عدد هؤلاء لم يكن يصل إلى مثل هذه الكثرة ، قد يصل إلى عشر أو خمس عشرة أو عشرين ، لكن نشك في أنه كان يتجاوز هذا الرقم تجاوزاً كبيراً .

لترك الملوك والرؤساء جانباً فهم مهما كثر عددهم في الشعب أو القبيلة قلة ، وهم بالنسبة لما يسرون عليه في حياتهم لا يمثلون القاعدة العامة . ولنعُد إلى الكثرة الغالبة والجمهور من الناس . نقول إنه لا توجد لدى الشعوب الأفريقية قواعد تنص على حد أقصى لما يجوز للرجل أن يحوزه من النساء ، وعلى ذلك فمن الناحية النظرية يستطيع الرجل أن يتخذ من الزوجات

ما يشاء ، إلا أن الأمر من الناحية العملية ليس على هذا النحو من السهولة . فهناك طائفة من الاعتبارات تحول دون الرجل والإكثار من عدد زوجاته تبعاً لهواه .

فالزواج الأفريقي يتطلب كقاعدة عامة قيام الراغب في الزواج بدفع مهر إلى أهل الفتاة أو المرأة التي يرغب في الزواج منها . ولدى بعض الشعوب يصل مقدار المهر الذي يجري العرف بدفعه حداً كبيراً يعجز الرجل بمفرده عن توفيره ، ولذلك تقضى التقاليد بضرورة أن يعاونه في جمعه أقاربه . وفي ظروف كهذه ليس من السهل على الرجل العادى أن يحصل في يسر على المال الذي يمكنه من اتخاذ زوجات إضافيات . ولذلك فإننا نجد تعدد الزوجات يكاد يكون مقصوراً على الرجال المتقدمين في السن الذين استطاعوا بمضى الزمن ومساعدة أولادهم تكوين ثروة تسمح لهم باتخاذ زوجة ثانية أو أكثر . فالمهر إذن عقبة في سبيل تعدد الزوجات لدى عدد غير قليل من الشعوب الأفريقية .

والرجل لا يستطيع التوصل إلى اتخاذ زوجات متعددة والإبقاء عليهن إلا إذا كان قادراً على أن يوفر وسائل العيش التي يلزم العرف كل زوج بتوفيرها لزوجته . وعلى ذلك فالقدرة على الاتفاق شرط لإمكان الرجل اتخاذ زوجات متعددة ، أو على الأقل شرط لاستمرار بقائهن معه . ولدى الشعوب التي تمارس زواج البدل أو المقايضة قد

يقضى العرف بضرورة تزويج كل الذكور البالغين قبل أن يسمح لرجل متزوج باتخاذ زوجة ثانية ، ومن شأن هذه القاعدة أن تحول دون ممارسة تعدد الزوجات على نطاق واسع .

وقد يحول شعور الغيرة لدى النساء دونهن والموافقة على أن يكن زوجات إضافيات في بيت متعدد الزوجات . فقد تمتنع المرأة عن الزواج من رجل له زوجة أو زوجات خوفاً من أن تصبح حياتها معهن سلسلة من التعاسة والشقاء .

وقد تحول خشية الرجل عواقب الغيرة بين الزوجات المتعددات دونهُ والتفكير في اتخاذ زوجة ثانية أو ثالثة . فقد يخشى الرجل أن تستحيل حياته معهن إلى متاعب مستمرة ومضايقات لا تنهى بسبب المشاحنات التي تنشب بين زوجاته المختلفات أو بينه وبينهن نتيجة محاباته لإحدها من . ويدرك الرجال الأفريقيون المتاعب التي تنجم عن اتخاذ زوجات إضافيات . فهم بحكم التجربة يعرفون ما يسببه تعدد الزوجات من إذكاء لروح الغيرة بينهن . ويمكننا أن نستدل على ذلك من الأمثلة السائدة لدى بعض الشعوب . فلدى الأوي Ewe مثل يقول : « عندما تزوج مرتين اشترى طعاماً ، لكن بزواجه من ثالثة كان عليه أن يدير حجر الطحن بنفسه » .

ولدى التوي Twi يجري المثل « إذا مرض زوج متعدد الزوجات فلسوف يموت من الجوع »^(١) .

(١) انظر Westermann ص ١١٨ .

وتحدثنا مونيكا هنتر عن موقف بعض الرجال من تعدد الزوجات لدى البوندو فتقول : « عرفت رجالا كثيرين كانت لهم زرائب مملأى بالماشية ، ومع ذلك عاشوا لكل زوجة واحدة . والسبب الذي كانوا يبدونه لذلك هو أن عدداً كبيراً من النساء يسبب الكثير من المتاعب ، فهن يتعاركن على الدوام » .

(ب) مدى حق الزوجة في الاعتراض عليه :

القاعدة العامة لدى الشعوب الأفريقية في هذا الخصوص هي أن اتخاذ زوجة أو زوجات أخريات يعتبر حقاً للرجل لا دخل للمرأة فيه . فللزواج مطلق الحرية في الزواج بأي عدد يريده من النساء ، وليس لزوجته حق الاعتراض على مشيئته ، فتعدد الزوجات لا يتوقف على إرادة الزوجة الأولى . إلا أن عدداً من الشعوب الأفريقية يعترف للزوجة الأولى بحق معين بالنسبة لرغبة الزوج في اتخاذ زوجة ثانية . وتتفاوت هذه الشعوب فيما بينها من حيث مدى هذا الحق .

فهناك شعوب تتطلب موافقة الزوجة حتى يتمكن الزوج من اتخاذ زوجة أخرى ، ونستطيع أن نضرب مثلاً على هذه الشعوب بالأقزام والأشانتى .

فلدى الإيفيه Efé (إحدى قبائل أقزام الكونجو) يخضع زواج الرجل من امرأة ثانية لموافقة زوجته الأولى ^(١) .

ولدى الأشانتي يجب على الزوج أن يحصل على موافقة زوجته الأولى إذا رغب في اتخاذ زوجة ثانية^(١).

وهناك شعوب أخرى لا تذهب في اعترافها بارادة الزوجة إلى هذا الحد وتكتفى بالزام الزوج باستشارتها ومحاولة استرضائها قبل إقدامه على الزواج من أخرى وإن كانت لا تلزمه باتباع رأيها إذا كانت لا توافق على رغبته ، من هذه الشعوب السوكوما والتونجا .

فلدى السوكوما يحاول الزوج الذي يرغب في اتخاذ زوجة ثانية الحصول على موافقة الزوجة الأولى وإن كان ذلك ليس من الضروري حتماً ، وتجرى العادة بأن يهدى الزوج إلى زوجته الأولى ماعزاً عند ما يزمع اتخاذ زوجة جديدة^(٢) ويناقش الزوج عادة مسألة الزواج بأخرى مع زوجته الأولى وإذا اعترضت حاول إقناعها . وقد يبعث إلى أخته أو إحدى قريباته الأخريات يطلب إليها معاونته في اقناعها بمزايا اتخاذ زوجة ثانية .

ولدى التونجا يجب على الزوج قبل أن يتخذ زوجة ثانية استشارة زوجته الأولى فإذا لم يستشرها فإنها تعود إلى أهلها ، وترفض العودة إليه أو لا توافق على العودة إلا بعد أن يذل نفسه في الاعتذار إليها .

(١) Fortes, kinship and marriage among the Ashanti, p. 280.

Cory, Art. p. 149.

(٢)

وقد روت لنا Elisabeth Colson عن أحد الأزواج قوله : « وافقت زوجتي أخيراً على أن أتزوج ثانية ، لكنها وافقت بشفتيها فحسب ، فهي في صميم قلبها لا توافق ، فالنساء لا يوافقن مطلقاً من صميم قلوبهن على تعدد الزوجات^(١) ».

والشعوب التي تتطلب موافقة المرأة على زواج الرجل من أخرى لا تجعل من هذه الموافقة شرطاً من شروط صحة الزواج الثاني . فلا يعنى اشتراط موافقة الزوجة الأولى أن الزواج لا يمكن أن يتم بدون هذه الموافقة . في الواقع للزوج حتى لدى الشعوب التي تتطلب موافقة الزوجة تجاهل هذه الموافقة واتخاذ زوجة ثانية رغم معارضة زوجته الأولى . إلا أن مثل هذا التصرف من جانب الزوج يعتبر في ذاته خطأ يبرر للزوجة فسخ الرابطة الزوجية ، والذي يحدث عادة في مثل هذه الحالة هو أن تعود الزوجة إلى أهلها وتصر على عدم الرجوع إلى زوجها ، فلا يكون هناك مفر من فسخ الزواج . إلا أن المرأة حتى في مثل هذه الحالة توازن بين مساوئ البقاء مع الزوج بعد زواجه من أخرى ، ومساوئ انحلال زواجهما ، وهي تتصرف على النحو الذي تحدده لها مصلحتها . ويمكن أن نعم هذه الملاحظة بالنسبة لغير هذه الشعوب ، فالمرأة التي يغيظها ويؤلمها اتخاذ زوجها زوجة ثانية تحدث المتاعب لزوجها فيضطر إلى ضربها والقسوة عليها وقد يصل توتر العلاقات بينهما حداً يجعل انفصام الرابطة

(٢) في مؤلفها المشار إليه ص ١٢٤ .

الزوجية أمراً لا مفر منه . فالمرأة لدى هذه الشعوب أيضاً تقارن بين مساوى الوضع الذى تعيش فيه مع زوجات أخريات ومساوى انحلال الرابطة الزوجية . وإذا رأت أن مصلحتها فى الاستمرار فى وضعها كزوجة فإن الأمر ينتهى بها إلى التفاهم مع زميلتها وتعتاد مع الزمن الحياة معها . أما إذا رأت مصلحتها فى إنهاء الرابطة الزوجية فهى تتوصل إلى ذلك عن طريق إحداث المضايقات ، وخلق المتاعب لزوجها فتسوء العلاقات بينهما ، وينتهى الأمر بأن يطلقها زوجها أو بأن يتدخل أهلها فيردون إليه المهر الذى دفعه من أجلها ، وبذلك ينحل زواجهما .

فالطلاق إذن سلاح فى يد الزوجة الأولى تستطيع الالتجاء إليه لكى تنهى علاقتها بزواج لم يحترم إرادتها ، واتخذ زوجة ثانية رغم معارضتها .

(ح) علاقة الزوجات فيما بينهن وعلاقتهن بالزوج :

القاعدة الأساسية فى علاقة الزوجات بعضهن ببعض الآخر هى استقلال بيوت الزوجات فى الأسرة المتعددة الزوجات ، فلكل زوجة بيتها الخاص الذى يتكون من كوخها الذى تقيم فيه مع أولادها ، والذى تضع فيه أدواتها المنزلية والأدوات التى تستعملها فى الزراعة ، كما يضم الصوامع التى تحتوى على منتجات الحقول التى قامت بزراعتها . فكل زوجة إذن تحيا مستقلة فى شئونها المنزلية ، وفى زراعتها عن الزوجات الأخريات . ويلتزم الزوج بأن يخصص

لكل من زوجاته ماشية لاستعمالها وأولادها ، كما يلتزم بأن يضع تحت تصرف كل منهن قطعة أرض تزرعها لتنتج الحبوب التي تعيش عليها أسرتها ، التي تتكون منها وأولادها . كما يلتزم الزوج بأن يوفر لكل من زوجاته الملابس والحاجيات الأخرى التي يتطلب العرف من كل زوج توفيرها لزوجته . وللأموال المخصصة لكل بيت ذاتية مستقلة ، ويرتبط مصيرها بمصير هذا البيت . فتظل هذه الأموال أثناء حياة الزوج مخصصة للغرض الذي جعلت من أجله ، فلا يجوز للزوج أن يأخذ بعض الأموال التي خصصها لزوجته لكي يتزوج منها أو لكي يعطيها لزوجة جديدة ، كما لا يجوز له أن يأخذ من الحبوب التي أنتجتها إحدى الزوجات قدراً يعطيه لزوجة أخرى . وعند وفاة الزوج تؤول الأموال إلى أولاد المرأة التي خصصت هذه الأموال لبيتها ، فلا يزاحمهم فيها أولاد الزوجات الأخريات .

ف لدى الجالا Galla مثلاً لكل زوجة ، في البيت المتعدد الزوجات ، أسرة مستقلة تكون هي رئيسها الحقيقية . وللزوجات المتعددات مساكن منفصلة يقمن بها مع أولادهن وخدمتهن ولهن ماشيتهن ، وحقولهن . وتعد كل منهن الطعام للزوج تبعاً لدورها وتبعاً لاستدعائها لقضاء الوقت معه .

ولدى الأكبا لكل زوجة كوخها الخاص وهي تعد طعامها الخاص بها ولها أبقارها التي تحلبها وحقولها التي تزرعها .

ولدى الكجاتلا Kgatla لكل بيت أمواله الخاصة التي تتكون

من عدد من الأكواخ وحقول وأدوات منزلية وماشية . ويجب على الرجل إذا تزوج ثانية أن يمد زوجته الجديدة بحقولها وماشيتها الخاصة . فالأموال التي خصصها لزوجته الأولى تكون ميراثاً لأولادها .

ولدى الجوسى Gusii لكل زوجة بيتها المستقل ، ويضم كل بيت أمواله الخاصة من الماشية والماعز والحيوانات الأخرى . وللزوجة أن تعترض لصالح بيتها على المحاولات التي قد يقوم بها الزوج لإقراض بعض أموال بيتها لبيت آخر .

ولدى النياكيوسا Nyakyusa لكل زوجة في البيت المتعدد الزوجات كوخ منفصل أو غرفة مستقلة في كوخ طويل مقسم إلى أجزاء . به يوجد الكانون (الموقد) الذي تستخدمه في طهو الطعام . وتحضر كل زوجة بنفسها ما تحتاج إليه من وقود أو ماء أو ترسل في إحضاره ابنة غير متزوجة . وعند تناول الطعام تأكل كل أم مع بناتها وأبنائها الصغار . وتعد كل أم الطعام لأبنائها فوق العاشرة أو الحادية عشرة الذين يتناولون طعامهم عادة مع أصدقاء من سنهم ، حيث تزور كل جماعة سن أم كل من أعضائها بصورة دورية . ويأكل الزوج بمفرده أو في صحبة جيران له من نفس سنه ، وتبعث كل زوجة إليه بصحفة أو تعد كل منهن الوجبة بأكملها حسب دورها .

والقاعدة العامة أن الزوج يجب عليه أن يراعى المساواة في معاملة زوجاته المتعددات سواء فيما يتعلق بالأموال التي

يخصصها لمن أو الهدايا التي يقدمها إليهن ، أم بالنسبة للأيام التي يقضيها في كوخ كل منهن . وعدم مراعاة الزوج لهذه المساواة تثير شعور الغيرة لدى الزوجة أو الزوجات اللاتي يقاسين من تحيزه .

يقول Cory بالنسبة لنساء السوكوما إن الزوجات في البيت الواحد لا يستشعرن الغيرة فيما بينهن ، على العكس من ذلك شعور الحسد على جانب كبير من الحدة بينهن ، فهن يرين من الطبيعي أن يوزع الزوج عواطفه بين عدة زوجات ، لكن أن تحصل إحداهن على قدر من عقود الخرز أو الأساور المعدنية أكبر مما تحصل عليه الأخريات ، فذلك فوق ما يحتمل^(١) .

وعلى الزوج التزام صارم بزيارة زوجاته في فترات متساوية ومنتظمة .

فلدى السوكوما قد يوزع الرجل وقته بحيث يقضي يوماً مع كل من زوجاته أو قد يزور كلا منهن مرة كل ثلاثة أو أربعة أو خمسة أيام^(٢) .

ولدى الباهيا يقيم الرجل مع كل من زوجاته أربعة أيام متتالية ، وإذا تجاوز اهتمامه بإحداهن هذه الفترة فإن زوجاته

(١) في مؤلفه المشار إليه ص ٥٣ .

(٢) Cory في مؤلفه المشار إليه .

الأخريات يَتهمنه علانية بأنه قد ارتكب مخالفة خطيرة لقواعد اللياقة الزوجية .

ولدى الكافر قاعدة عرفية قديمة تقضى بأن ينحصر الزوج المتعدد الزوجات لكل منهن ثلاثة أيام متتالية بلبايلها^(١) .

ولدى التونجا لكل من الزوجات حق في صحبة الزوج عدداً متساوياً من الليالي . ويعنى ذلك الليل بأكمله . فإذا أتى إليها للمعاشرة فقط ثم تركها ليقضى بقية الليل في بيت زوجة أخرى اعتبر أنه يعاملها كما لو كانت عشيقة ، ويكون من حقها الطلاق^(٢) .

(١) انظر بالنسبة للباهيا والكافر Westermarck ص ٤١ والمراجع المشار إليها في الهامش .

(٢) نورد فيما يلي بياناً طريفاً ومعبراً بلسان أحد رجال الإيلا ، في روديسيا الشمالية ، عن واجبات الزوج المتعدد الزوجات :

« عند ما يتزوجون هكذا يبني الرجل بيتين أحدهما بجوار الآخر ، أو أحدهما في حوش آخر خوفاً من أن تتشاحنا إذا كانتا جنباً لجنب . ثم فيما يتعلق بواجبات هذا الرجل نحو الزوجتين ، إذا جمع خشباً للوقود من أجل الزوجة الرئيسية ، فيجب أن يكون بكية أكبر منها من أجل الزوجة الأدنى . وإذا كسا إحداها جلد ماعز وجب عليه أن يكسو الأخرى جلد ماعز أيضاً . وإذا راح يجلب ماء ، فعليه أن يحمل قرعتين ، وإذا كانت إحداها ملأى فعليه أن يملأ الأخرى إلى الحافة حتى لا تتشاحن زوجتاه ، لأنه إذا لم يفعل هكذا في الغالب تكون هناك مشاحنة ، تقول إحداها : « أنا غير محبوبة » وتتشاحنان ، ونفس الشيء بالنسبة للطعام . إذا صنعت إحداها خبزاً وأكله حتى أتى عليه ، فكذاك

ولدى الأشانتي يجب على الرجل متعدد الزوجات أن يوزع وقته وعلاقاته الجنسية والمؤونة بين زوجاته على قدم المساواة وأن يكون حريصاً في مراعاة العدل بينهن .

القاعدة إذن هي المساواة بين الزوجات في الحقوق والواجبات إلا أن هذه القاعدة يرد عليها استثناء هام يتعلق بنظام الزوجة الرئيسية ، فمن السمات البارزة لتعدد الزوجات لدى الأفريقيين وجود زوجة ينظر إليها بوصفها الزوجة الرئيسية في الأسرة وتنعت

يجب عليه أن يذهب إلى البيت الآخر وأن يأكله ويأتي عليه . وإذا لم يفعل فإن هاتين المرأتين تتشاحنان ، إحداهما تقول « فيما يتعلق بي ، خبزي لم يكله ، بينما أكل خبزك » ، وإذا بات أربع ليال في بيت فعليه أن يبيت أربعاً أخرى في البيت الآخر ، وإذا كانت الحراب في بيت عددها أربع فيجب أن يكون عددها أربعاً كذلك في البيت الآخر ، والفؤوس نفس الشيء . ففي أحد البيتين فأس ، وفي البيت الآخر فأس . والبطاطين والمقاعد نفس الشيء . . . ومن يتصرف على هذا النحو هو الذي يقدر على تعدد الزوجات ، وسيظل زوجاً لها دائماً ، بينما إذا لم يتصرف على هذا النحو ، فلن يستطيع معالجة تعدد الزوجات . فإن إحداهما تهرب وتذهب إلى بيت أهلها ، وهناك في بيت أهلها قد يرفضون عودتها قائلين : « ليس لدينا أولاد لمعاملتهم بصورة متقلبة ، ولجعلهم بمثابة خدم ، هي أيضاً ابنة تماماً كالأخرى التي تزوجتها » ، ومن ثم فإنهم يحتفظون بها ، وإذا احتفظوا بها هكذا فإنه يسترد الشيكو chico « المهر » .

بالزوجة الكبيرة أو العظيمة^(١). ونظام الزوجة الرئيسية نجده شائعاً لدى الشعوب الأفريقية حتى ما كان منها يعتمد على الجمع والقنص كالبوشمن مثلاً ، وتحتل الزوجة الرئيسية في الأسرة مكاناً ممتازاً بالنسبة لغيرها من الزوجات ، ويرتبط بصفاتها هذه عدد من الحقوق والامتيازات . إلا أن مدى هذه الحقوق والامتيازات ليس واحداً لدى الشعوب المختلفة ، فبعضها يعترف لها بامتيازات تبلغ قدراً عظيماً من الأهمية ، بينما يضيق البعض الآخر من هذه الامتيازات إلى حد كبير .

وقد تتعلق الامتيازات التي يعترف بها للزوجة الرئيسية بصلتها بزوجها ، وقد تنصب على علاقتها بالزوجات الأخريات . فبالنسبة لصلتها بزوجها يعترف للزوجة الرئيسية عادة بالحق في أن تكون موضع ثقة الزوج ومستشارته ، وفي الحصول على قدر من الأموال والهدايا يفوق ما تحصل عليه الأخريات ، ويعترف لها بقدر من الامتيازات ذات الطابع التشريفي . كما أن ابنها البكر يعتبر الابن الأكبر في الأسرة ، حتى ولو كان من حيث السن أصغر من أبناء الزوجات الأخريات ، وترتبط بصفة الابن الأكبر امتيازات مالية وأدبية في علاقته ببقية إخوته ، فالابن الأكبر ينوب عن أبيه في رئاسة الأسرة عند غيبته ويخلفه

(١) الغالب في الزوجة الرئيسية أن تكون هي الزوجة الأولى في ترتيب الزواج . إلا أن قلة من الشعوب الأفريقية تعتبر أن الزوجة الرئيسية هي الزوجة التي تنتمي إلى طبقة اجتماعية أعلى بصرف النظر عن أولوية الزواج .

ففيها حال وفاته ، كما يحصل على النصيب الأكبر في تركته .
وفيما يلي أمثلة على مركز الزوجة الرئيسية لدى الشعوب
الأفريقية :

لدى الهوتنتوت يعتبر كوخ الزوجة الرئيسية الكوخ الرئيسي
للأسرة ، يترجل الأصدقاء الزائرون أمامه ، وبه يستقبل الزوج
ضيوفه ، وأولاد الزوجة الرئيسية يلبسون أحسن الثياب ، ويفضلون
على أولاد الزوجات الأخريات ، ويحصلون على نصيب أكبر
في ميراث الأب^(١) .

ولدى الماساي تعامل الزوجة الأولى معاملة أفضل من
الزوجات الأخريات ، فالرجل ينحصر لاستعمالها جزءاً كبيراً
من الماشية ، وتفضل عليهن بالنسبة لهدايا الحلوى والثياب ، ولابنها
البكر امتيازات بالنسبة للميراث^(٢) .

ولدى الكجاتلا ينحصر لبيت الزوجة الرئيسية عادة قدر
من المال أكبر مما ينحصر لبيوت الزوجات الأخريات ، وتحترق
حقولها أولاً . وابنها البكر يخلف الأب كرئيس للبيت ، ويرث
ليس فحسب أموال بيتها الخاص ، وإنما أيضاً الأموال التي لم
يسبق تخصيصها لبيت أو شخص معين^(٣) .

ولدى التونجا يبنى بيت الزوجة الأولى على يمين كوخ

Schapera, The khoisan peoples of South Africa, p. 252. (١)

Merker, Die Masai, p. 72. (٢)

Schapera; Married life in an African Tribe, p. 105. (٣)

الزوج ، بينما تبني بيوت الزوجات اللاحقات على اليسار ، ويلتزم الزوج بأن ينام في بيتها قبيل الرحيل في سفرة أو عند العودة منها مباشرة ، وعندما ينقل بيته إلى موقع جديد عليه أن يجامعها فيه قبل أن يجامع زوجاته الأخريات ، وينبغي أن يكون لرأيها الوزن الأكبر لدى الزوج ، ويلتزم الزوج عندما يبيع محصوله أو ماشيته باحضار النقود إلى بيتها وإجراء القسمة فيه^(١) .

هذا بالنسبة للعلاقة بين الزوجة الرئيسية والزوج ، أما بالنسبة لعلاقتها بغيرها من الزوجات فإننا نجد نفس الخلاف بين الشعوب الأفريقية ، فبعضها يجعل من الزوجة الرئيسية سيدة البيت دون منازع ، ويعترف لها بقدر كبير من السلطة على الزوجات الأخريات ، بينما لدى البعض الآخر لا تكاد الزوجة الرئيسية تتمتع بأى قدر من النفوذ أو السلطة على الزوجات الأخريات بل تقف معهن على قدم المساواة . وتحرص الزوجات الأخريات لدى هذه الشعوب على أن يرين استقلالهن موضع احترام من الزوج والزوجة الأولى .

ولنضرب هنا بعض الأمثلة لكل من هذين النهجين في تنظيم العلاقات بين الزوجة الرئيسية والزوجات الأخريات .
يحدثنا لندبلوم Lindblom عن الزوجة الرئيسية لدى الأكما

فيقول ، إن الزوجات الأخريات يناديها بوصفها أما ، ويجب عليهن طاعتها ، كما يطيع الأولاد أمهم ، وهي تشرف على أعمالهن . قرب البيت يخبرها بما يريد عمله ، فتقوم هي بجعل الزوجات الصغيرات يشرعن في أدائه . ويبدو احترام الأخريات لها من أنهن لا يناديها باسمها ، وإنما إلى جانب مناداتها بأم يناديها بأسماء أولادها « أم فلان »^(١) .

ولدى الماساي تباشر الزوجة الرئيسية نفوذاً على الزوجات الأخريات ، وتدفعهن إلى العمل إذا بدا منهن تراخ أو إهمال .

ولدى السكوما طبقاً لما يرويه لنا Cory تحتل الزوجة الأولى مركزاً رئاسياً في البيت . والزوجات الأخريات يطعننها بل يحبين أداء خدمات صغيرة لها وتنظم الزوجة الأولى العمل داخل البيت لكنها لا تعنى نفسها منه .

ولدى اليوروبا Yoruba الزوجة الأولى هي الزوجة الرئيسية ويلقى على عاتقها إقرار النظام بين النساء ، وتلقب بربة البيت بينما تلقب الأخريات بزوجات التجارة ولعل ذلك راجع إلى أنهن يمارسن البيع في الأسواق .

ولدى السريير Sérères تعتبر الزوجة الأولى سيدة البيت دون منازع . وهي تتمتع بنفوذ على الزوجات الأخريات ، وتوضع تحت رعايتها ومسئوليتها مخازن الذرة والفصوليا وهي التي توزع

المؤونة اليومية وتعين للزوجات الأخريات عملهن اليومي .
إلا أن شعوباً أخرى ، على الرغم من اعترافها للزوجة الأولى
بامتيازات معينة في علاقتها بزوجها ، لا تعترف لها بأية سلطة
في علاقتها بالزوجات الأخريات .

من هذه الشعوب التونجا والنوير والنياكيوسا . فالزوجة
الأولى لدى التونجا ليست المشرفة التي يصدر الزوج عن طريقها
تعليماته إلى الزوجات الأخريات ، كما ليس لها بأية حال أن
تنسق وجوه نشاطهن ، فكل منهن لها الحق في أن يخبرها زوجها
مباشرة بكل أمر يخصها ، ويجب ألا تترك لكي تستقي معلوماتها
عن أي عمل يزعم القيام به ، من زوجة أخرى . وقد حدث مرة
أن زوجاً أخبر زوجته الرئيسية بأنه قرر نقل بيته ، وأعطائها
التعليمات لترتيب أمر الانتقال إلى الموقع الجديد ، ثم ذهب
لزيرة بعض أقاربه . وعند ما عاد بعد بضعة أسابيع وجد زوجته
الرئيسية منهمكة في إعداد الموقع الجديد ، بينما ذهبت زوجته
الثانية إلى المحكمة لطلب الطلاق . وأثناء سماع الدعوى أيد
والدها تصرفها قائلاً : « لقد أعطيته ابنتي كزوجة لا كرفيقة ،
والآن هو لا يعاملها كزوجة ، فعليها أن تتركه » . وقررت
المحكمة أن الزوج قد تخلى عن زوجته إذ أنه لم يطلعها على رغبته
في الانتقال ، وأن انتظار حصولها على التعليمات من الزوجة
الأولى هو بمثابة معاملتها كرفيقة^(١) .

ولدى النوير ليس للزوجة الأولى مركز خاص ولو أن الزوج بوجه عام يستشيرها أكثر من الزوجات الأخريات لأنه تزوجها قبلهن وبدأ معها بيته وأسرته . وفيما عدا ذلك يصير النوير على ضرورة المساواة بين الزوجات ويعترفون بأن تقاليد البيت تستهدف استئصال الاحتكاك بينهن بقدر الإمكان . ولدى النياكيوسا تتقدم الزوجة العظيمة على غيرها بالنسبة للشعائر ، والزوجات الأخريات مديونات لها بالاحترام ، لكن ليست لها عليهن سلطة .

وقد نتساءل عن السبب في وجود هذه الظاهرة : ظاهرة الزوجة الرئيسية لدى الشعوب الأفريقية ؟ . ذهب البعض في تفسيره لها إلى ترجيح أن تكون أثرًا من آثار ممارسة هذه الشعوب لنظام وحدة الزوجة في تاريخ سالف . بمعنى أن أنصار هذا الرأي يرون أنه من المحتمل أن هذه الشعوب كانت تمارس في وقت ما من تاريخها وحدة الزوجة ، ثم مارست بعد ذلك تعدد الزوجات . لكن الزوجة الأولى ظلت تتمتع بمركز ممتاز باعتبار أنها الزوجة الحقيقية . فتمتع الزوجة الرئيسية بمركز ممتاز مرجعه إلى بقايا تقاليد خاصة بوحدة الزوجة في ذاكرة هذه الشعوب . فهي التي ينظر إليها بوصفها الزوجة الجديرة بهذا الاسم ، أما الزوجات الأخريات فهن نساء إضافيات أو جانبيات (١) .

(١) انظر في هذا المعنى وستر مارك في مؤلفه المشار إليه ص ٢٢ وما بعدها

وقد يجد هذا الرأي بعض السند له في الأفكار السائدة لدى بعض الإفريقيين من أن الزوجة الأولى هي الزوجة الحقيقية .

مثل ما روى عن أحد رؤساء الباسوتو عند ما سئل عن عدد أولاده فلم يحدّثهم إلا عن أولاده الذين حصل عليهم من زوجته الأولى ، قائلاً لهم إنه الآن أرمل ، وكان يعنى أنه فقد زوجته الحقيقية ، ولم يرفع أياً من الزوجات الأخريات إلى المرتبة الأولى مكانها .

أو مثل الاعتقاد السائد لدى الإوى (داخل التوجو) بأن الزوجة الأولى للرجل كانت أيضاً زوجته الوحيدة في مرحلة سابقة للوجود^(١) .

لكن يبدو أن تمتع الزوجة الأولى بمركز ممتاز يبرره أنها الزوجة التي أدى زواجها بالرجل إلى استقلاله عن أبيه وتمتعه بمركز رب الأسرة ووصوله إلى مرحلة العضو الكامل في الجماعة أو القبيلة . كما يبرره أنها تكون عادة من اختيار الوالدين ، وأن الزواج بها يستتبع مساهمة من جانب الأقارب ، لا سيما في إعداد المهر اللازم لها . بخلاف الحال بالنسبة للزوجات الأخريات ، فهؤلاء يعتبرن نوعاً من الترف ، ولا يثير زواجهن نفس الاهتمام الذي يثيره الزواج الأول فضلاً عن أن الأقارب لا يساهمون في المهور اللازمة لهن ، وعلى ذلك فإن الزواج

(١) أشار إليها وستر مارك ص ٣٨ ، ٣٩

الأول للرجل يفوق ما قد يعقده فيما بعد من زيجات ، سواء من حيث أهميته بالنسبة للرجل نفسه أم من حيث أهميته بالنسبة للأسرة أو القبيلة ، ومن الطبيعي عندئذ أن ينظر إلى المرأة التي كانت موضوعاً لهذا الزواج بوصفها أكثر أهمية من الزوجات اللاحقات ، فأهمية الزواج الأول تسرى إلى الزوجة الأولى وتكسبها مكانة واحتراماً يفوقان ما يعترف به للزوجات اللاحقات . كما أن مركز الزوجة الأولى يبرره أيضاً أنها عادة تنجب للزوج ابنه البكر ، والابن البكر يتمتع لدى الشعوب الأفريقية بمكانة خاصة ، ومن الطبيعي أن يعترف للمرأة التي أنجبته بشيء من هذه المكانة .

وفضلاً عن ذلك ، لعل الاعتراف للزوجة الأولى ببعض الامتيازات كان من باب حسن السياسة ، فهي الزوجة التي تضطر إلى قبول مقاسمة أخريات لها في عواطف الزوج ، وقد يكون الاعتراف لها بهذه الامتيازات وسيلة إلى ترضية نفسها وجعلها لا تمنع في زواج رجلها من أخريات ، وفي الحقيقة كثيراً ما ترحب الزوجة الأولى باتخاذ زوجها زوجة ثانية أو زوجات ، فهي بحكم كونها الزوجة الأولى ستمتع بامتيازات وحقوق ليس فحسب في علاقتها بالزوج ، بل أيضاً في علاقتها بالزوجات الأخريات .

ويختلف الباحثون الأوروبيون فيما بينهم من حيث الصورة التي ينقلونها إلينا عن العلاقات بين الضرائر . فبينما يقرر البعض

أن هذه العلاقات ذات طابع ودى بوجه عام وأن الحياة في البيت المتعدد الزوجات تسير سيراً مرضياً ، إذ بالبعض الآخر يؤكد أن هذه العلاقات تتسم بروح العداوة والبغضاء وأن حياة الضرائر تكتنفها المتاعب والمشاحنات وتتخللها الدسائس والمؤامرات .

فلندبلوم مثلاً يصف العلاقات بين الضرائر لدى الأكبا بأنها طيبة بوجه عام . ويعزو ذلك أولاً إلى المركز الرفيع الذي تتمتع به الزوجة العظيمة فهي من ناحية لا تتعرض لمنافسة الزوجات الأخريات نظراً لمكانتها الرفيعة في نفوسهن كما أنها تستطيع استخدام نفوذها للقضاء على المشاحنات التي قد تنشأ بين الزوجات الصغيرات . ويعزو ذلك ثانياً إلى الاستقلال الذي تتمتع به كل زوجة في إدارة شئون بيتها .

ويروى كورى أن الرأي السائد لدى السوكوما هو أن إقرار السلام في بيت متعدد الزوجات ليس أمراً عسيراً . فالزوجات يتنافسن في العمل وحسن السلوك والزوج هو الذي يجني ثمار هذا التنافس . وعدم الانسجام بين الضرائر يرجع بصفة عامة إلى غياب الزوج وتحيزه أكثر منه إلى عدم التوافق بين طبائعهن . بينما يقرر جللكمان Gluckman بالنسبة للزولو Zulu واللوزي Lozi أن الغيرة بين زوجات الرجل الواحد بالنسبة للمتعة الجنسية ومظاهر مودته الأخرى تظهر بشكل حاد وتعرف بها الأمثال والأقوال وتبدو واضحة في الاتهامات المتبادلة بين

الضرائر بممارسة السحر . إلا أن الحريف من الغيرة التي يستتبعها تعدد الزوجات قد دفعت كلا من الزولو واللوزي إلى الوقوف من الجمع بين الأختين موقفاً متعارضاً . فالزولو يقرون زواج الأختين . فكثيراً ما تحت المرأة زوجها على أن يتزوج أختها الأصغر منها التي تصبح بالزواج تابعة لها ، حتى تكون لها « رفيقة » تقاسمها الأعمال ورعاية أولادها دون غيرة ضرة غريبة . فالحب الذي يربط بين الأختين يتغلب في نظر الزولو على الغيرة التي تثور بين الضرائر . بينما لدى اللوزي ينظر إلى الزواج من أخت الزوجة ، التي ما زالت على قيد الحياة ، بوصفه أمراً بالغ السوء ، وتقابل الزوجة وأقاربها مثل هذه الرغبة بالاحتجاج الشديد . فاللوزي يقولون إن « غيرة الضرائر تفسد حب الأختين » ، وتهدم أسرتهما » ، ومن ثم يجب أن لا توضع الاختان موضع التنافس على مودة رجل ولأن يوضع أولادهما موضع التنافس على الميراث .

ويقرر فورتس Fortes بالنسبة للاشانتى أن الضرائر يبدن غالباً غيرة عظيمة في مواجهة إحداهن الأخرى . وتنادى إحداهن الأخرى : كورا Kora ومعناها الغيرة .

وبالنسبة للنياكيوسا تقول مونيكا ولسون أن هناك عداوة مرة بين الضرائر ، والاتهام بالسحر شائع بينهما .

وفي رأي مونيكا هنتر ، بالنسبة لليوندو ، أن الكثير يتوقف على الفرد وأنه من المستحيل وضع قاعدة عامة في هذا الخصوص

لكن كثيراً ما تثور بين الضرائر غيرة شديدة ، حتى ولو بدت العلاقات بينهن ودية في الظاهر . فالاتهامات بممارسة السحر شائعة بينهن .

خامساً : أثر الإسلام

من المعروف أن العرب في الجاهلية كانوا يمارسون تعدد الزوجات ، ولم يكن لديهم حد أقصى لما يمكن أن يحوزه الرجل الواحد من النساء . فقد كان من الجائز للرجل أن يتخذ من الزوجات العدد الذي يقدر على دفع المهر من أجله ، والذي يقوى على كفاية أسباب العيش له ، ولا شك أن مدى انتشار تعدد الزوجات يتطلب لكي يكون عاماً أو غالباً أن يكون عدد الإناث ضعف عدد الذكور ، وهو أمر كما رأينا ليس من السهل تحقيقه في الظروف العادية ، فنطاق تعدد الزوجات كان لا شك يضيق ويتسع تبعاً للقبائل ، لكنه لم يكن يمثل الحالة الغالبة ، كذلك هناك من الآثار ما يدل على أن من العرب لا سيما الشيوخ والأمراء من كان يجمع في عصمته عدداً كبيراً من الزوجات .

ولسنا نعرف الشيء الكثير عن علاقة الزوجات المتعددات بالزوج وعلاقتهن فيما بينهن ، لسنا نعرف على الخصوص ما إذا كان العرب في الجاهلية يمارسون نظام الزوجة الرئيسية ، فليست هناك معلومات واضحة تقطع بوجوده ، ومع ذلك فمن

المحتمل وجوده لديهم للاعتبارين التاليين .
 أولاً : أن نظام الزوجة الرئيسية يكاد يكون عاماً لدى
 الشعوب التي تمارس تعدد الزوجات ليس في أفريقية فحسب بل
 في المناطق الأخرى من العالم أيضاً .

ثانياً : أن نظام الزوجة الرئيسية كان معروفاً لدى عدد
 من الشعوب القديمة التي كانت تمارس تعدد الزوجات ، لا سيما
 لدى غير العرب من الشعوب السامية مثل الآشوريين
 واليهود .

وقد أبقى الإسلام على تعدد الزوجات ، لكنه قيد من عدد
 الزوجات اللاتي يجوز للرجل الجمع بينهن ، كما استلزم معاملة
 الزوجات على قدم المساواة .

ففي الإسلام لم يعد للرجل أن يجمع في عصمته أكثر من
 أربع زوجات ، تطبيقاً للآية الكريمة : « فانكحوا ما طاب
 لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع » . وقد روى أن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال لغيلان لما أسلم وتحتة عشر نسوة :
 « أمسك أربعاً وفارق سائرهن » . وفي الإسلام أصبح الرجل
 مطالباً بمراعاة العدل بين زوجاته ، عملاً بالآية الكريمة :
 « فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة » ، ولقول النبي صلى الله عليه
 وسلم « إذا كانت للرجل امرأتان فإل إلى إحداهما جاء يوم
 القيامة وأحد شقيه مائل » . ولما ثبت أنه عليه الصلاة والسلام
 كان إذا أراد السفر أقرع بين زوجاته .

ومن المعروف أن كثيراً من الشعوب الأفريقية اعتنقت الإسلام ، واعتناق الإسلام يقتضيها بالطبع اتباع تعاليمه بالنسبة لتعدد الزوجات . ولذلك فإن اعتناق الرجل الأفريقي الإسلام يقتضيه أولاً مراعاة الحد الأقصى لعدد الزوجات ويقتضيه ثانياً مراعاة العدل في معاملة زوجاته . واشتراط العدل بين الزوجات يستتبع اختفاء نظام الزوجة الرئيسية ، فمثل هذا النظام يتعارض مع أحكام الإسلام الصريحة في وجوب تحقيق العدل والمساواة بين الزوجات ، فالإسلام لا يعرف نظام الزوجة الرئيسية .

فلنستعرض تقاليد عدد من الشعوب الأفريقية ، التي اعتنقت الإسلام ، ولنر بم تقضى بالنسبة لتعدد الزوجات :

يقول دريك بروكمان Drake-Brockman مثلاً عن تعدد الزوجات لدى الصوماليين ، إن الصوماليين لا يسمح لهم بالزواج بأكثر من أربع زوجات . لكن إذا مات إحداهن أو طلقت فللرجل اتخاذ زوجة أخرى .

ويقول مارتي Marty عن تعدد الزوجات لدى مسلمي ساحل العاج إن المسلمين يطبقون القاعدة القرآنية التي تجيز للرجل أن يتزوج أربع زوجات وأن يتخذ عدداً من السراري تحدده ثروة الرجل . ويضيف أن الزوجات الحرائر يتخذن من بين كل نساء البلد دون تفرقة فيما يتعلق بالدين ، باستثناء النساء اللاتي يتبعن إلى طبقة اجتماعية دنيا . بينما تتخذ

السراى من بين النساء دون تفرقة من حيث الحالة الاجتماعية .
ويقول فييار Vieillard أن الرجل من الهوسا Haoussa والبرى
برى Bériberi كان له ، قبل اعتناق الإسلام ، أن يتزوج من
النساء العدد الذى يقدر على إعالته . ويحدد الإسلام عدد
الزوجات بأربع والزوجات الإضافيات يعرفن بالسراى .
وغالبية الرجال ليس للرجل أكثر من زوجتين . ويضيف أن
تعدد الزوجات فى زندر Zinder ليست له صفات تختلف
عنها فى بقية أفريقية السوداء التى اعتنقت الإسلام . فهناك ،
بوجه عام ، ربة بيت إيوارجيدا Uwargida ومعناها الزوجة الأولى
وهى فى الغالب ابنة عم إذا كان والدا الزوج هما اللذان رتبا
أمر الزواج . وفى حوش الأسرة يكون بينها إلى الشمال وبيت
الزوجة الثانية إلى الجنوب . ويلتزم الزوج متعدد الزوجات
باقسام ليايه مع زوجاته على قدم المساواة . وفى العادة يخصص
لكل منهن ليلتين متاليتين .

وبالنسبة للهوسا فى النيجر ليس للرجل من المسلمين أن
يتزوج بأكثر من أربع زوجات ، بينما للرجل من الوثنيين أن
يتخذ من الزوجات العدد الذى يستطيع إعالته . وتمتع أقدم
الزوجات بمركز خاص فهى تستطيع الإشراف على الزوجات
الأخريات إذا أعطاهما زوجها هذه السلطة لكن ذلك ليس
حقاً لها . وللزوج أن يعهد إليها بإدارة أمواله لكنه ليس ملزماً
بذلك . كذلك من الممكن تكليفها بتوزيع الذرة والغذاء على الزوجات

الأخريات ، كما أن لها أن تستقبل ضيوف الزوج حال غيبته . ويلزم الزوج بمراعاة العدل بين الزوجات ويعترف للزوجة بالحق في طلب التطلق إذا كان الزوج يفضل عليها زوجة أخرى .

ولدى التوبو Toubou للرجل أن يتخذ أربع زوجات طبقاً لما يسمح به الشرع الإسلامى . ومن النادر أن تعيش الزوجات المتعددات معا والغالب أن يعشن في بيوت مستقلة . وتعامل النساء كقاعدة عامة ، على قدم المساواة ، إلا أن تلك التى لها أولاد أكثر تحظى بمعاملة أفضل من حيث إعالتها .

ولدى فولادابى Wodaabe يلزم الرجل بمراعاة العدل بين زوجاته المتعددات ومحابة زوجة على حساب أخرى محابة ظاهرة يعتبر سبباً كافياً للطلاق من جانب المرأة .

من هذا العرض لتقاليد بعض الشعوب الأفريقية التى اعتنقت الإسلام نستطيع أن نخلص بالملاحظات التالية :

أولاً : بالنسبة لعدد الزوجات : نلاحظ أن القاعدة القرآنية التى تنص على أن الرجل لا يجوز له أن يجمع في عصمته أكثر من أربع زوجات في وقت واحد لا تجد صعوبة في قبولها من جانب الأفريقيين . وقد رأينا أن عدد الزوجات لدى الأفريقيين ، في ظل ظروفهم الأصلية ، نادراً ما يتجاوز في الواقع الحد الأقصى الذى قرره الإسلام إذا استثنينا الملوك والرؤساء ولا شك أن تعدد الزوجات بالكيفية التى يمارسها هؤلاء

جدير بالزوال والاختفاء . إلا أن هؤلاء الملوك والرؤساء كانوا يتحايلون على الحد الأقصى لعدد الزوجات باتخاذ السرارى . فقد وجدوا فيه باب خلفياً يمكنهم من تحقيق رغبتهم فى حيازة أكبر عدد من النساء^(١) .

(١) من ذلك مثلاً ما رواه ابن عمر التومنى (فى أوائل القرن التاسع عشر) عن سلاطين وملوك دارفور ودداي ، المسلمين .

فيتحدث ابن عمر عن الحصيان وسبب الحاجة إليهم ومدى الاستعانة بهم لدى ملوك دارفور ، فيقول « فتجعل الناس فى حراسة الحريم لما عندهم من داء الغيرة المتقد المقيم فما رأوا أحسن من حراسة إنسان يكون مقطوع أعضاء التناسل وهو الذى تطمئن إليه النفوس فى العاجل والآجل . وأكثر الناس احتياجاً لذلك الملوك والأمراء لأن كل واحد منهم يجمع ما قدر عليه من النساء بلا مرأى ، ولما كانت ملوك السودان أكثر الناس للنساء جمعاً وأبذلهم فى ذلك وسعاً كان عند الملك من الحصيان عدد كثير وهم غفير . فيوجد عند سلطان دار النور نحو الألف أو أكثر » .

تشحيد الأذهان بسيرة بلاد العرب والسودان ص ٢٢٥ .

ويفسر كثرة التجاء نساء السلاطين والملوك فى دارفور ودداي إلى إنشاء علاقات غرامية مع رجال آخرين فيقول : « فى رأي أن سبب هذه الحيل هو الحرمان الذى تعيش فيه النساء لدى عظماء السودان : السلاطين والملوك . ذلك أن للسلطان فى حريمه أكثر من ألف امرأة دون عدد الخادومات والعجائز . وهؤلاء النسوة كلهن على جانب ملحوظ من الجمال وجديرات بالخطوة لدى سيدهن كمشيقات . والملوك وحكام الأقاليم للواحد عدد من النساء يصل إلى خمسمائة سرية وجميعهن شابات وجماليات » .

ثانياً : بالنسبة لمراعاة العدل بين الزوجات : نلاحظ

وفي الوقت الحاضر ما زال الرؤساء والأثرياء يتخذون أكثر من أربع زوجات وينبغي أن نفرق هنا بين حالتين نصادفهما جميعاً لدى الشعوب الأفريقية التي اعتنقت الإسلام . فلدى بعض الشعوب يتخذ الرجل أربع زوجات حرائر وما عدا ذلك من النساء يعتبرن بمثابة سراري أو إماء . والنساء اللاتي يعتبرن كذلك قد يتخذن من بين النساء اللاتي ينتمين إلى طبقة الأرقاء السابقين أو ذريتهم إلا أنهم قد يتخذن أيضاً لدى بعض الشعوب من بين النساء الحرائر . ولدى البعض الآخر من الشعوب لا سيما تلك التي اعتنقت الإسلام حديثاً أو ما زالت معرفتها بتعاليمه ضحلة وسطحية ، قد يتخذ الرجل خمس زوجات كلهن حرائر وكلهن على قدم المساواة .

ففي غمبيا Gambia يقال إن من الرؤساء من يجمع في عصمته أكثر من أربع زوجات وإن خمسة عشر زوجة ينظر إليه في بعض جهات غمبيا بوصفه متواضعاً إلا أن البعض الآخر يكتفى بأربع زوجات حرائر هن وحدهن اللاتي يعتبرن زوجات شرعيات بالمعنى الدقيق ، لكنهم يضيفون واحدة أو أكثر من السراري . وهؤلاء النسوة لا يؤخذن بالضرورة من بين النساء اللاتي كن يصحبن إماء لأزواجهن لولا إلغاء الرق وإنما من بين كل النساء اللاتي ينتمين إلى طبقة الأرقاء السابقين واللاتي يزواجهن آباؤهن نظير مهر مناسب وبمقتضى عقد زواج . وكان المفروض في هذه الحالة احتساب مثل هؤلاء النساء ضمن الحد الأقصى المقرر في الشرع الإسلامي . حيث إن الرجل يتزوجها بمقتضى عقد زواج عادي . وفي الواقع تعامل هاته النسوة معاملة الزوجات الحرائر تماماً . فكأن هذا الإجراء لا يقصد به سوى التحايل على تحريم اتخاذ أكثر من أربع زوجات . لكن غالبية الناس لا تتجاوز الحد الأقصى سواء لاعتبارات دينية أو اقتصادية .

أن الشعوب الأفريقية التي اعتنقت الإسلام تفرض تقاليداً على الرجل واجب مراعاة العدل والمساواة بين زوجاته المتعددات .

وفي يندى Yendi (في غانا) من الشائع أن يطلق الرجل من أثرياء المسلمين وأكثرهم إسلاماً زوجته التي جاوزت سن الحمل بمعنى أنه لا يجامعها . وإن كانت تستمر في الإقامة داخل حوش زوجها وتتمتع بمركز سام وتظل على علاقة طيبة بزوجها . ومثل هذا الطلاق يستهدف تمكين الزوج من اتخاذ أربع زوجات شابات دون تجاوز الحد الشرعي . إلا أن رجالاً آخرين أقل مراعاة لمقتضيات الشريعة من هؤلاء .

المرجع السابق ص ٢٦٠ .

ومن قبيل ذلك ما يلجأ إليه تجار الهوسا أحياناً من اتخاذ زوجة مؤقتة ، فالتاجر إذا كانت لديه أربع زوجات ولا يرغب في اصطحاب إحداهن في أسفاره خوف الغيرة أو لكونهن مخدرات ، يلجأ إلى الزواج من خامسة زواجاً مؤقتاً . فيبلغ أحد الفقهاء بأن أياً من زوجاته لا يمكنها السفر معه وبأنه يرغب في اتخاذ زوجة مؤقتة . ويرتب الأمر بحيث يكون الفقيه في كوخ المدخل الخاص بحوش التاجر في الوقت الذي يغادره فيه هذا الأخير لبدء رحلته . ويزوجه من خامسة لمدة الرحلة . ويتستر الفقهاء على هذه العادة ويحاولون تبريرها من الناحية الشرعية بقولهم إنه سرح زوجاته لهذه الفترة . ويتم الطلاق بمجرد عودة التاجر عند ما يعطى المرأة المتعة المشروطة لها مقدماً .

Trimingham, Islam in West Africa, p. 169.

وفي قبيلة اليايو في نياسالاند تثار الشكوى أحياناً من أن رجلاً تجاوز عدد الزوجات الأربع الذي يسمح به الشرعي الإسلامي . وقد كان ذلك أحد الأسباب التي من أجلها عزل أحد رؤساء اليايو من منصبه .

Anderson المرجع المشار إليه ص ١٦٧ .

وفي الحقيقة أن هذا الواجب ليس أمراً جديداً على تقاليد الشعوب الأفريقية فقد رأينا أن تقاليد الأفريقيين في ظل ظروفهم الأصلية تطالب الرجل بمعاملة زوجاته المتعددات على قدم المساواة سواء فيما يتعلق بالمعاشرة الجنسية أم فيما يتعلق بالنفقة والإعالة أم فيما يتعلق بالمعاملة بصفة عامة . بل إن بعض الشعوب الأفريقية المسلمة تجعل من محابة إحدى الزوجتين على حساب الأخرى سبباً كافياً للطلاق من جانب الزوجة التي تشكو من هذه المحابة . ولا شك إن إعطاء الزوجة حق الطلاق بسبب إخلال الزوج بالتزامه مراعاة العدل بين زوجاته هو وسيلة فعالة لضمان قيام الزوج بواجبه في هذا المجال .

ثالثاً : بالنسبة لنظام الزوجة الرئيسية : نلاحظ أن بعض الشعوب الأفريقية التي اعتنقت الإسلام ما زالت تقاليدها تختص إحدى الزوجات بمركز خاص وهي عادة الزوجة الأولى . ومعنى ذلك أن هذه الشعوب ما زالت لديها رواسب لنظام الزوجة الرئيسية وهو نظام كما رأينا مألوف وذائع لدى الشعوب الأفريقية . .

ومن الواضح أن الإبقاء على هذا النظام يتعارض مع ما يقضى به الإسلام من المساواة بين الزوجات في الحقوق والامتيازات لكن يخفف من ذلك أن هذا النظام يمارس ، لدى الشعوب الأفريقية التي اعتنقت الإسلام ، في صورته المخففة حيث يقتصر الأمر على الاعتراف للزوجة الرئيسية ببعض

الامتيازات دون الاعتراف لها بأية سلطة على الزوجات الأخريات ولا شك أن نظام الزوجة الرئيسية سينتهى الأمر به لدى الشعوب المسلمة إلى الاختفاء تحت وطأة مقتضيات الشرع الإسلامى .

ومن الواضح أن اعتناق الشعوب الأفريقية الإسلام لا يكلفها فوق ما تطبق بالنسبة لتعدد الزوجات . وفى الحق أن إباحة تعدد الزوجات هو أحد الأسباب الهامة التى تفتح الطريق أمامه إلى قلوب الأفريقيين . فتعدد الزوجات كما رأينا نظام تذهب جذوره بعيداً فى أعماق الحياة الأفريقية ، وليس من السهل على الأفريقيين التخلّى عنه طالما بقيت الأسباب والظروف التى دعتهم وتدعوهم إلى ممارسته . ومن هنا كان ترحيبهم بالإسلام ، ومن هنا كان انتشاره بينهم هذا الانتشار السريع ، على الرغم من عدم وجود حركة تبشيرية منظمة وراءه .

ثانياً : أثر البعثات التبشيرية المسيحية

من المعروف أن المسيحيين لا يمارسون تعدد الزوجات ، والفكرة السائدة أن تعاليم الديانة المسيحية تحرمه . ومع ذلك فإن فريقاً من الباحثين^(١) يرى أن تعاليم المسيحية الأولى لم تكن

(١) انظر مثلاً Westermarck فى كتابه المشار إليه سابقاً ص ٥٤ وما

بعدها . و Gunther فى كتابه : le Mariage : ses formes, son origine :

ص ١٠٦ وما بعدها .

تتضمن مثل هذا التحريم ويدلل على رأيه بحجج قوية نذكر بعضاً منها فيما يلي :

أولاً : أن الإنجيل لا يتضمن نصاً واحداً يحرم تعدد الزوجات ، ومعروف أن السيد المسيح ولد وبشر بتعاليمه في بيئة يهودية ، واليهود في ذاك الوقت كانوا يعرفون تعدد الزوجات ويمارسونه ، لا سيما الأغنياء والرؤساء منهم . ويبدو غريباً والحال كذلك أن يقصد السيد المسيح إلى تحريم تعدد الزوجات ولا ينص على هذا التحريم صراحة . وفضلاً عن ذلك فإن الأغنياء بصورة خاصة هم الذين كانوا يمارسون تعدد الزوجات ، وقد هاجم السيد المسيح أغنياء اليهود ورؤساءهم ، وندد برذائلهم فلو قصد حقيقة إلى تحريم تعدد الزوجات لما سكت عليه ، بل لهاجمه بوصفه أحد هذه الرذائل .

ثانياً : أن لوثر مؤسس أحد المذاهب الرئيسية في المسيحية كان ينظر إلى تعدد الزوجات بشيء كثير من التسامح ، فقد قال فيه : « إن الرب لم يحرمه وإبراهيم نفسه الذي كان مسيحياً كاملاً كانت له زوجتان ، حقاً أن الرب لم يسمح بمثل هذه الزيجات إلا لبعض الرجال في التوراة ، وفي ظل ظروف خاصة ، وأن على المسيحي الذي يريد الاقتصاء بهم أن يثبت أن ظروفه مشابهة لهذه الظروف ، إلا أن تعدد الزوجات أفضل يقيناً من الطلاق » .

ثالثاً : أن بعض الفرق المسيحية فاضلت بشدة من أجل

تقرير تعدد الزوجات ومارسته ، من هذه الفرق مثلاً الأنابتيست Anabaptistes في ألمانيا (في منتصف القرن السادس عشر) ، حيث كانوا يبشرون بتعدد الزوجات علانية ، ويقولون إن المسيح الحقيقي يجب أن تكون له زوجات متعددة . ومنها المورمون Mormons في الولايات المتحدة الأمريكية (في أوائل القرن التاسع عشر) الذين كانوا يمارسون تعدد الزوجات ، وينظرون إليه باعتباره نظاماً إلهياً ، ومن الطريف أنهم كانوا ينظرون إلى الزوجة الأولى بوصفها الزوجة الحقيقية ، ومن حقها وحدها أن تحمل اسم زوجها ولقبه .

رابعاً : أن بعض ملوك أوروبا وأمرائها في العصر الوسيط مارسوا تعدد الزوجات ، نذكر منهم شارلمان وفيليب أمير هيس وفردريك جيوم أمير بروسيا فقد كانت لكل منهم زوجتان^(١).

(١) يمارس الأعراب المسيحيون من سكان موآب ، على الضفة الشرقية من البحر الميت ، تعدد الزوجات أحياناً . فقد روى الأب جوسان في كتابه عن هؤلاء الأعراب أن الرغبة في الحصول على أبناء من القوة بحيث إن المسيحيين أنفسهم يجدون صعوبة في الاحتفاظ بها داخل الحدود العادلة التي رسمتها آداب الإنجيل في شهر أغسطس سنة ١٩٠٥ قرر رجل يدعى عيسى من قبيلة الحجازيين ، وهو مسيحي لاتيني من كيراك اتخاذ زوجة ثانية لأن الأولى لا تلد سوى بنات ، ولم يعدل عن مشروعه إلا بعد تعنيف طويل ، وكان يحتج دائماً بأنه يرغب في الحصول على ابن ويجب أن يحصل عليه . وأخذ آخر زوجة ثانية لأن زوجته الأولى أصيبت بالعمى . ومسيحيون كثيرون آخرون أبرموا رغم العقوبات الروحية ارتباطاً إجرامياً ثانياً لكفالة الدوام لاسمهم ، أي من أجل الحصول على ابن .

ومن رأى هذا الفريق من الباحثين أن تحريم تعدد الزوجات في أوربا يرجع إلى تأثير التقاليد اليونانية والرومانية ، فقد كان اليونان والرومان يتبعون مبدأ وحدة الزوجة ، وذلك قبل ظهور المسيحية بمئات السنين . ولم يكن الرجل لدى الرومان في البداية يعاقب إذا اتخذ زوجة ثانية قبل أن يفصم زواجه الأول ، وإبرام الرجل زواجاً ثانياً كان يعتبر في حد ذاته منطوياً على فصم للزواج الأول وذلك حتى عصر الإمبراطورية السفلى ، وفيما بعد عوقب الرجل الذي يتزوج ثانية قبل أن يفصم زواجه الأول ، ومن عجب أن الذي عاقب على الجمع بين امرأتين هو الإمبراطور دقلديانوس الذي اقترن اسمه باضطهاد المسيحيين اضطهاداً شهيراً في التاريخ .

وينتهي هذا الفريق من الباحثين إلى أن تعدد الزوجات لم يحرم في المسيحية إلا في القرون الوسطى ، ومن جانب الكنيسة الكاثوليكية بصفة خاصة^(١) . والظاهر أن تحريم تعدد الزوجات

وأحياناً تدفع المرأة نفسها الزوج إلى ذلك . فقد روى أن امرأة مسيحية أرثوذكسية من مادابا Madaba قالت لزوجها يوم وفاة ابنهما الوحيد ، وأثناء مراسم الجنازة : « اتخذ زوجة شابة لتلد لك أولاداً ، فإنني عجوز » .
 انظر les Arabes au Pays de Moab, p. 15, 16.

(١) ويقول وستر مارك :

“Etant donné que la monogamie était la forme normale, et la seule forme légitime du mariage en Grèce et à Rome, on n'a pas le droit

من جانب الكنيسة الكاثوليكية كان متأثراً بالفكرة التي كانت سائدة ، وما زالت من أن الغاية منه هو إفساح المجال أمام الرجل لإرضاء رغبته في التغير . ولما كانت الكاثوليكية تنظر إلى الشهوة الجنسية نظرة نفور وتقزز ، وتطالب أتباعها بقمعها ليس خارج الزواج فحسب ، بل بين الزوجين أيضاً ، كان طبعياً أن ينهى الأمر بها إلى تحريم تعدد الزوجات .

وقد أدت التقاليد اليونانية والرومانية الموروثة الخاصة بوحدة الزوجة بالإضافة إلى مساندة المسيحية لها إلى انتشار روح الكراهية والنفور بين الأوروبيين بالنسبة لتعدد الزوجات .

de dire que c'est le christianisme qui imposa la monogamie au monde civilisé occidental. Sans doute, bien que le Nouveau Testament regarde la monogamie comme la forme normale et idéale du mariage, le christianisme n'interdit pas explicitement la polygynie, sauf dans le cas des évêques et des doyens''.

ج ٥ ، ص ٥٤ من كتابه المشار إليه .

ويقول جنتر :

“L'interprétation des paroles de Jésus comme prescrivant la monogamie n'est pas convaincante; ces paroles ne permettent pas une conclusion ferme, comme celle que les théologiens se sont efforcés d'en tirer ... c'est seulement l'Eglise médiévale qui imposa la monogamie, probablement sous l'influence des traditions indo-européennes”.

ص ١٠٨ ، ١٠٩ من كتابه المشار إليه .

وقد جعل المشرع لدى الدول الأوروبية من الجمع بين زوجتين جريمة عاقب عليها بعقوبات قاسية أحياناً . فقد عاقب المشرع الفرنسي على الجمع بين زوجتين بالأشغال الشاقة المؤقتة ، وقد علق بورتاليس Portalis أحد واضعي المجموعة المدنية الفرنسية على تحريم تعدد الزوجات بقوله : « يبدو أننا باقترابنا من البلاد التي تمارس تعدد الزوجات ، نبتعد عن الأخلاق ذاتها » .

وعندما وفدت البعثات التبشيرية المسيحية إلى البلاد الأفريقية ووجدت أهلها على ما هم عليه من اتباع لنظام تعدد الزوجات جعلت القضاء عليه أحد أهدافها الرئيسية فحرمت على أتباعها اتخاذ أكثر من زوجة . وكانت الفكرة المسيطرة على أذهانهم أن تعدد الزوجات يتعلق الغريزة الجنسية للرجل وأنه نظام محط للمرأة ، مهدر لكرامتها . إلا أنها لقيت ، وقد كان ذلك متوقعاً ، مقاومة عنيفة من جانب الأفريقيين ، فالأفريقي الذي يعتنق المسيحية يجد نفسه مضطراً إلى التخلي عن حقه في اتخاذ زوجة ثانية ، ولذلك فإن موقف الأفريقي الذي يرغب في اعتناق المسيحية ليس سهلاً ، فالديانة الجديدة تلزمه بالتخلي عن كل زوجاته ماعدا واحدة إذا كان متعدد الزوجات ، وتحرمه من حق اتخاذ زوجة ثانية في المستقبل إذا لم تكن له الآن سوى زوجة واحدة ، بينما ظروف حياته تدعوه إلى عدم التخلي عن هذه الرخصة . وكثيراً ما ضحى الأفريقيون بالديانة الجديدة في سبيل الاحتفاظ بحقهم في ممارسة تعدد الزوجات .

يقول Ashton عن الباسوتو :

« لقد هاجمت الكنائس بأجمعها تعدد الزوجات واعتبرته خارجاً على القانون لكن من الملاحظ أن كثيراً من الرؤساء وغيرهم مستعدون لأن يطردوا في سبيله من الكنيسة »^(١).
وتروي السيدة Rusledge عن أحد أفراد قبيلة الكيكيويو قوله :

« يقول لنا المبشرون إن الرجل يجب أن تكون له زوجة واحدة، إذا كانوا يعلمون مثل هذه السخافة، يمكنهم أن يعودوا من حيث أتوا »^(٢).

ومعارضة دعوة المبشرين بالاختصار على زوجة واحدة لا تنحصر في الرجال، بل إن النساء أيضاً، على خلاف ما قد يتبادر إلى الذهن، يقفن منها موقف النفور والمعارضة.

يقول Kitching أحد المبشرين :

« عند ما يعتنق رجل المسيحية ويواجه مسألة وحدة الزوجة لا يكفي أن يقر عزمه هو عليها، بل يتعين عليه أيضاً الحصول على موافقة زوجته. هل ستكون مستعدة للتنازل عن معاونة زوجات إضافيات؟. ولذلك ففي باتيكو Patiko كثيراً ما كنا نجد الرجال راغبين في المجيء إلى الكنيسة، وتعلم القراءة والسماع

The Basuto, p. 80.

(١)

With a prehistoric people, p. 134.

(٢)

لأولادهم بالمجىء بين فترات رعى الماعز والبقرة . بينما كانت النساء فى معظمهن يعارضن بشدة كل التعاليم التى تقضى بوحدة الزوجة . وكانت حجتهن : هل هناك عدد كاف من الرجال للزواج من كل النساء إذا تزوج كل واحد منهم واحدة فحسب وهل يكون علينا أن نؤدى العمل كله دون أن يساعدنا أحد؟^(١) .

فالأفريقيون رجالاً ونساء يعارضون الدعوة إلى وحدة الزوجة . ومعارضة الرجال لنظام الزوجة الواحدة يبدو طبيعياً ومن السهل تفسيره . لكن أن يلتئ هذا النظام معارضة من جانب النساء أيضاً فذلك أمر يثير الدهشة . إلا أننا إذا تعمقنا المسألة قليلاً وجدنا أن موقف النساء ينطوى فى الحقيقة على إدراك سليم لحقيقة الأمر بالنسبة لهن . فذكائهن العملى وخبرتهن اليومية جعلتهن يدركن أن النتيجة الطبيعية للأخذ بنظام الزوجة الواحدة هى أن يبقى عدد من النساء لا يجد طريقه إلى الزواج وتكوين أسرة . والزواج والأسرة هما هدف المرأة الأفريقية وغاية حياتها . فوحدة الزوجة معناها حرمان عدد غير قليل من النساء من التمتع بمزايا الأمومة والحياة العائلية ، ولا أشق على نفس المرأة من أن يحكم عليها بهذا المصير . فالمرأة الأفريقية تدرك إدراكاً فطرياً أنها ستكون الضحية الأولى لهذه الدعوة الجديدة .

ونتساءل عن الخير الذى يصيب المجتمع الأفريقى من

التخلي عن نظام تعدد الزوجات والأخذ بنظام الزوجة الواحدة .
فطالما أن عدد الإناث يفوق عدد الذكور فإن التخلي عن تعدد
الزوجات يؤدي بطريقة حتمية إلى بقاء عدد غير قليل من
الإناث دون زواج . وواضح ما في ذلك من إلحاق الضرر
بالنساء اللاتي لا تتاح لهن فرصة الزواج بحرمانهن من الأمومة
المشروعة والحياة العائلية . وواضح ما في ذلك من تحريض
على الفساد وانحلال الأخلاق وإغراء للمرأة باحتراف الدعارة .
قد تفلح البعثات التبشيرية في جعل عدد من القبائل الأفريقية
يتبنى وحدة الزوجة لكن ما تكسبه عن هذا الطريق تفقده
بانحلال الأخلاق الجنسية بصفة عامة . فالبعثات التبشيرية
تجد نفسها مضطرة إلى الاختيار بين أمرين : إما فرض
وحدة الزوجة مع ما يصحبه من فساد ، وإما الإبقاء على تعدد
الزوجات ، مع ما في ذلك من مخالفة لتعاليم آباء الكنيسة .
واختيار البعثات التبشيرية الحل الأول قد يرضيها بوصفها هيئات
دينية ، لكنه لا شك بعيد عن أن يستهدف الخير للأفريقيين .
ويكاد يجمع الباحثون على أن النتيجة التي ترتبت على
حمل الأفريقيين على التخلي عن تعدد الزوجات هي اتجاه
متزايد نحو الانحلال وفساد الأخلاق .

فيحدثنا Schapera عن أثر محاربة البعثات التبشيرية المسيحية
لتعدد الزوجات لدى الكجانتلا . (إحدى قبائل البتشوانا لاند في
جنوب أفريقية) أن عدداً من الأعضاء المحترمين في الكنيسة

يتخذون عشيقات في الخفاء على غير علم من المبشرين ويبررون مسلكهم قائلين : هناك هاته النسوة المملكات شباباً والصالحات لإنجاب أولاد ، لكن قوانين البيض لا تسمح لنا باتخاذ أكثر من زوجة واحدة . فلماذا تذهب خصوبتهن هباء في الوقت الذي يمكن فيه استخدامهن لزيادة أفراد القبيلة^(١) ؟ .

ونفس المؤلف يقول في كتاب آخر عن أثر الحضارة الغربية على السكان الأصليين في جنوب أفريقية أن النتيجة الحتمية لمحاربة تعدد الزوجات هي انتشار الخدان ، فكثير من الشابات اللاتي كان من الممكن قديماً أن يكن الزوجات الصغيرات في بيت متعدد الزوجات عليهن الآن الانتظار حتى يصبح الشبان قادرين على الزواج ، لكن غيبة كثير من الرجال في المدن يعنى كقاعدة عامة أن الفتاة يجب أن تنتظر سنوات عديدة ، بعد بلوغها ، قبل أن تتزوج ، « وأنه لضد الطبيعة » على حد قول أحد النقلة « أن يقين عفيفات كل هذا الوقت ، ومعظمهن يستسلم عاجلاً أو آجلاً لعروض الرجال . والغالبية العظمى من الرجال ، للرجل زوجة واحدة ، لكن كثيرين يحتفظون بعشيقة أو أكثر كن في الأيام السالفة يصرن زوجاتهم . أحياناً تكون هؤلاء العشيقات أرامل كن يؤخذن قديماً بواسطة قريب ذكر للزوج وأحياناً نساء أزواجهن غائبون من أجل العمل ، لكن كثيراً ما يؤخذن من فئة الفتيات المتقدمات في

السن غير المتزوجات . فهؤلاء يدركن أنهن لن يستطعن جميعاً العثور على أزواج ، ويقنع بعضهن بأن « يستعمل » بواسطة رجال متزوجين . بينما يتجه البعض الآخر ، على الرغم من الاعتراض الشديد من جانب رئيس القبيلة ، إلى الهروب إلى المدن . فهن يفقدن كل أمل في الزواج ، ويفضلن الحرية التي تكتنف الحياة بعيداً عن رقابة القبيلة على القيود التي تحيط بهن إذا بقين^(١) .

ويتحدث Harris عن نتائج محاربة البعثات التبشيرية المسيحية لتعدد الزوجات في الكونغو وغرب أفريقية ، فيقول إن الكنيسة تواجهها في تعدد الزوجات مشكلة تستعصى في الوقت الحاضر على الحل . فالتقليد جزء لا يتجزأ من الحياة الأفريقية ، بحيث إن اعتناق المسيحية يستتبع بالنسبة لمعتنقيها نهاية فجائية لعاداته ، تتجاوز آثارها الفرد نفسه . فاحدى الصعوبات الكبرى تتعلق بالزوجات المنبذات . ففي إحدى الإرساليات في جنوب نيجيريا إذا اعتنق رجل الديانة المسيحية يطلب منه أن يدعو زوجاته معا ويشرح لهن وضعه ثم يختار واحدة ويتخلى عن الأخريات ، ويستمر في الإنفاق عليهن . لكن حتى هذا ينطوي على ظلم وتترتب عليه في كثير من الحالات نتائج مؤسفة . فالنساء اللاتي نبذن على هذا النحو

(١) Present day life in the Native-Reserve, in Western

civilization and the Natives of South Africa, p. 52.

ينظرون إلى أنفسهن باعتبارهن منبذات ، حيث فقدن عطف أزواجهن ، وهن لذلك موضع هوان . وقد قيل لى إنه كثيراً ما تصبح هؤلاء النسوة عشيقات بصورة مؤقتة أو دائمة لرجال آخرين ، لا يتوانون عن إهانتهم بأنهن منبذات من المجتمع . ولا شك أن النسوة اللاتي نبذن على هذا النحو يجدن في حالات استثنائية أزواجاً بين الأعضاء العزاب في المجتمع التابع للكنيسة لكن حتى هؤلاء وآباءهم بصورة خاصة ليسوا مبالين دائماً إلى قبول امرأة نبذت بواسطة رجل آخر زوجة لابنهم^(١) .

كذلك يبين Westermann الآثار السيئة التي تنتج عن محاربة البعثات التبشيرية لتعدد الزوجات فيقول إنه إذا كانت الكنائس تريد الاحتفاظ بمستوياتها الأخلاقية فهي لن تسمح بتعدد الزوجات . لكن يجب عليها أن تدرك أنها في سعيها إلى القضاء عليه ، تهاجم وتدمر جانباً أساسياً من المجتمع ، ولذا عليها أن تتجنب في حرص المتاعب التي لا داعي لها . فإذا تطلب المبرر من الزوج الذي يريد الانضمام إلى الكنيسة طرد كل زوجاته فيما عدا واحدة ، فهو يضطره إلى فصم زيجات شرعية دون مبرر كاف معترف به في ظل القيم السائدة في المجتمع . وهو إلى جانب ذلك يهدم وحدة أسرية . والنساء المطلقات يعدن إلى أسرهن وقد يجدن زوجاً أو أزواجاً آخرين ، لكن ماذا عن الأولاد . أياً كان مصيرهم فهم لن يربوا بواسطة أبيهم وأمهم معاً

ويضيف إلى ذلك قوله إن إدخال نظام وحدة الزوجة يخلق مشكلة اجتماعية في صورة المرأة التي تظل دون زواج . فبفضل نظام تعدد الزوجات كانت كل امرأة تجد زوجاً وهي حالة لا بد أن تتقيد إذا أصبح نظام وحدة الزوجة عاماً والمجتمع الإفريقي لا مكان فيه للمرأة غير المتزوجة . فالزوجة المطلقة والأرمل كانت تتزوج من جديد في أسرع وقت . وقد كانت هناك حالات فردية للنساء رفضن الزواج من الرجال الذين اختيروا لهن وكان هؤلاء يهدين بسهولة إلى الدعارة . ويخشى أن يصبح ذلك أكثر شيوعاً في ظل الظروف الحديثة^(١) .

فسعى البعثات التبشيرية المسيحية إلى فرض وحدة الزوجة يجد مقاومة كبيرة من الأفريقيين ولا شك أنه أحد العوائق الهامة في سبيل انتشار المسيحية في أفريقية رغم ما يبذل من أجل ذلك من جهود جبارة وما ينفق من أموال ضخمة . وقد يعتنق الأفريقي المسيحية ومع ذلك يظل مؤمناً بتعدد الزوجات معتقداً في قرارة نفسه أنه لا يتعارض مع مبادئها . فتحدثنا Monica Hunter عن وحدة الزوجة لدى البوندو (في أقصى جنوب القارة) قائلة إن البوندو يسلمون بوحدة الزوجة لأنها قانون الكنيسة أكثر منه لأنهم يعتقدون أنها العلاقة الوحيدة التي تتلاءم والمثل الأعلى المسيحي .

“Monogamy is accepted rather because it is the law of the church than because it is believed to be the only relation compatible with the Christian ideal”.

بل إن معارضة الكنائس الأوروبية لتعدد الزوجات كانت من بين الأسباب التي دفعت الأفريقيين في جهات متفرقة من القارة إلى الانفصال عن الكنائس الأوروبية ، وتكوين كنائس مستقلة تسمح تعاليمها بممارسة تعدد الزوجات .

وينبغي ألا ننسى أن شعباً من الشعوب الأفريقية التي اعتنقت المسيحية منذ قديم الزمن لا زال رغم اعتناقه المسيحية يمارس تعدد الزوجات ، وأعني بهذا الشعب « الأحباش » .
فيحدثنا Mèrab^(١) عن أحد التقاليد الشائعة لدى الأحباش وهو التقليد المعروف بقوبات Kaubât فيقول: إن الرجل من الأحباش إذا لم تلد زوجته بعد مضي بضع سنين على الزواج أو لم تعد تلد بعد وفاة كل أولئك الذين أنجبهم ، يعتقد أن من حقه البحث عن امرأة شابة ثبتت خصوبتها ، فيأخذها إلى

Impressions d’Ethiopie. l’Abyssinie sous Ménélik

(١) في

II. t. IIè.

وقد كان Mèrab طبيباً فرنسياً ، اشتغل مدة من الزمن طبيباً خاصاً للنجاشي منليك الثاني ، وهو كاثوليكي متعصب ، يفيض كتابه المشار إليه بمظاهر الحقد والعداوة للإسلام والمسلمين ، فهو لا يذكر الإسلام إلا ليهاجمه ، ولا يتحدث عن المسلمين إلا بكل سوء .

بيته ويطعمها ، وينفق عليها في سقاء ، ويكلف خصياً بحراسها ، ويحصل منها على ورثة شرعيين في نظر الناس والقانون . ويضيف مراب Mérab أن هذا التقليد لا يمارس إلا لدى كبار البورجوازيين وبصفة عامة أولئك الذين لديهم ثروة ضخمة لا يرغبون في تركها لأقارب بعداء .

ويقول مراب أيضاً : إن الزوج عندما يقوم بحملة حربية أو سفرة طويلة إذا لم تستطع زوجته مصاحبته فإنها تقوم بنفسها بالبحث عن طباحة تختارها جميلة في غير إسراف تعرف إخلاصها ، ولا تخشى أن تختلعها من قلب زوجها مستقبلاً . وتلتزم موافقة الزوج على هذا الاختيار . والطفل الذي يولد من علاقة الزوج بهذه المرأة يبقى في البيت ويربى وفقاً للمسيحية ، وله حق حمل اسم أبيه ووراثته تركته . فهو لا يعتبر بمثابة ابن طبيعي وإنما يعترف بنسبه ، بل إن الزوجة الشرعية تعزه كما تعز ابنها ، لا سيما إذا كانت عاقراً .

وفي مكان آخر من كتابه يتحدث مراب عن وحدة الزوجة وتعدد الزوجات لدى الأحباش فيقول : إن الأحباش من الناحية النظرية يتبعون وحدة الزوجة ، لكنهم في العمل وبصورة غير مشروعة يمارسون تعدد الزوجات ، وإن كان ذلك نادراً . ويدلل على ممارسة تعدد الزوجات بعدم وجود فارق بين الأولاد الذين ولدوا من الزوجة الشرعية أو أولئك الذين نتجوا من علاقات عرضية أو أولاد النساء اللاتي يحتفظ بهن في البيت .

ويحاول مراب أن يجد العذر للأحباش في ممارسة تعدد الزوجات فيقول : إنه لا ينبغي التشدد في مؤاخذه الأحباش عن تعدد الزوجات ، وهم شعب نصف مسيحي ، يعتقد في إصرار أنه ينحدر من إسرائيل^(١).

سابعاً : موقف السلطات الاستعمارية من تعدد الزوجات

كانت الدول الاستعمارية في أفريقية تنظر إلى تعدد الزوجات باعتباره نظاماً لا يتفق والحياة المتحضرة . وقد عملت هذه الدول على محاربته وسعت إلى القضاء عليه . غير أنها في سبيلها لتحقيق هذا الهدف لم تظهر جميعها نفس القدر من الحماس والغيرة^(٢) . فهي وإن اتفقت في العمل على محاربته إلا أنها انقسمت فيما بينها إلى فريقين :

فريق أول لم يحاول اتخاذ إجراءات عنيفة لحمل الأفريقيين على التخلي عن تعدد الزوجات ، واكتفى ببعض اجراءات غير مباشرة . ويضم هذا الفريق من الدول الاستعمارية إنجلترا وفرنسا . فهاتان الدولتان على ما يبدو كانتا قد ألفتا تعدد الزوجات ، نظراً لأنهما كانتا تخضعان لسلطتهما عدداً من البلاد الإسلامية التي يمارس فيها تعدد الزوجات وفقاً للديانة

(١) انظر الكتاب المشار إليه صفحات ٤١ ، ٣٣ ، ٦٦ .

(٢) انظر في موقف السلطات الاستعمارية

الإسلامية . فلا شك أن احتلال انجلترا للهند وفرنسا لشمال
أفريقية قد منحهما بعضاً من سعة الأفق في النظر إلى
تعدد الزوجات وعودهما احترامه . ولذلك فإنهما لم تحاولا
اتخاذ إجراءات مشددة للقضاء عليه لدى الشعوب الأفريقية
التي خضعت لسلطتها واكتفتا بإجراءات غير مباشرة . نذكر
من بين هذه الإجراءات : فرض ضريبة إضافية على الرجل
متعدد الزوجات . وفرض ضريبة إضافية على الرجل كلما أراد
اتخاذ زوجة إضافية لا يمس مشروعية تعدد الزوجات ، لكنه
من الناحية العملية كان يؤدي إلى انصراف الناس عنه . ففي
ظل الظروف الاقتصادية الأصلية لا يستطيع الرجل أن يتج
من المواد الغذائية إلا ما يكفي لسد رمقه وذويه ، وقد كان توفير
المبلغ اللازم لدفع الضريبة ولا يزال أهم ما يشغل بال الأفريقي .
وإذا كان الأمر كذلك فمن الطبيعي أن ينصرف الرجال عن
اتخاذ زوجات إضافيات حتى لا يجدوا أنفسهم مطالبين بدفع
ضرائب إضافية يعجزون عن سدادها ، فيعرضون أنفسهم
لكثير من المتاعب والمضايقات .

يقول Schapera إن الإدارة بفرضها ضريبة إضافية
على متعددي الزوجات ساهمت مساهمة فعالة في القضاء على
تعدد الزوجات^(١) .

وتقول Monica Hunter إن الضغط الاقتصادي في صورة

ضريبة العشر شلنات إضافية عن كل زوجة أخرى وصعوبة توفير حقل خاص لكل زوجة في بعض الجهات وتعاليم المسيحية ، كلها تعمل ضد تعدد الزوجات^(١).

أما الفريق الثاني من الدول الاستعمارية فقد أبدى حماساً شديداً للقضاء على تعدد الزوجات واتخذ إجراءات عنيفة لتحقيق هدفه ، ويضم هذا الفريق بلجيكا والبرتغال .

في سنة ١٩٠٨ أصدرت بلجيكا وثقتها الاستعمارية Charte Coloniale التي طلبت المادة الخامسة منها من الحاكم العام في الكونغو العمل على تشجيع التخلي عن تعدد الزوجات . وقد لجأ الحكام الاستعماريون في الكونغو إلى محاربة تعدد الزوجات عن طريق فرض ضرائب إضافية على متعددي الزوجات وتقرير إعفاءات بشروط معينة لمن يكتفون بزوجة واحدة . ثم اتجهت بلجيكا بعد ذلك إلى اتخاذ إجراءات عنيفة لمحاربة تعدد الزوجات . فصدر مرسوم جرد الزيجات التي تعقد بعد نهاية عام ١٩٥٠ ويكون موضوعها زوجة إضافية من صفتها القانونية . ومن ثم فابتداء من هذا التاريخ لا يستطيع الرجل المتزوج عقد زواج جديد ، وكل اتفاق يتم في هذا المعنى يعتبر باطلاً لا أثر له . ولم يقتصر المرسوم المشار إليه على تجريد كل زواج يعقد أثناء قيام زواج سابق من كل صفة قانونية بل تضمن فضلاً عن ذلك تقييداً لحرية

الرجال متعددى الزوجات وزوجاتهم فى الإقامة . فقد حرم عليهم الإقامة فى جهات معينة : المدن وغيرها من المناطق غير القبلية . ونص على عقوبات توقع على من يخالف أحكام هذا المنع وتمثل هذه العقوبات فى الغرامة والسجن والطرء .

كذلك فعلت البرتغال فى مستعمراتها ، فقد ألقت على حكام المستعمرات واجب العمل على محاربة تعدد الزوجات ، واتخذت فى أنجولا إجراءات مشابهة لتلك التى اتخذتها بلجيكا فى الكونغو ، فقد أصدرت مرسوماً يحرم تعدد الزوجات مستقبلاً بالنسبة للأهالى المقيمين فى المدن وضواحيها .

وتقول المذكرة التفسيرية لهذا المرسوم أنه فى ظل المادة ٢٤٦ من الـ Carta Organica للإمبراطورية البرتغالية الاستعمارية التى تسمح ببعض التساهل بالنسبة للعادات والتقاليد الأهلية ، سمح لجمهور الأهالى بممارسة تعدد الزوجات الذى يشكل جزءاً من تقاليدهم الموروثة عن الأسلاف ، وأن تطور المجتمع الأهلى وتقدم المدنية قد بلغ فى المدن وضواحيها مرحلة ينبغى معها عدم السماح بتعدد الزوجات بعد ذلك فى هذه الجهات ، وأنه على الرغم من ضرورة الاستمرار فى السماح بتعدد الزوجات فى المناطق الريفية فإن من المتوقع أن يصبح فى الوسع خلال بضع سنين مد التحريم إلى الإقليم كله . ومن الإجراءات التى لحأت إليها البرتغال أيضاً لمحاربة تعدد الزوجات منع متعددى

الزوجات من الاشتغال في خدمة الحكومة .
فالسُّلطات الاستعمارية كانت وما زالت تعمل على القضاء
على تعدد الزوجات بين الأفريقيين ، وإن تفاوتت في مدى
حماسها واختلفت في الطرق والأساليب التي توسلت بها لتحقيق
هذا الهدف .

ومن الصعب علينا الاعتقاد بأن السلطات الاستعمارية في
سعيها إلى القضاء على تعدد الزوجات كانت تصدر عن رغبة
صادقة مخلصّة في تحقيق الخير والسعادة للمجتمع الأفريقي .
فقد رأينا منذ لحظة كيف أن تحريم تعدد الزوجات يسبب في
ظل الظروف الحالية للمجتمع الأفريقي من الشر أكثر مما
يحقق من الخير . فما هي مصلحة الأفريقيين في إلغاء تعدد
الزوجات إذا كانت نتيجة هذا الإلغاء فساد الأخلاق الجنسية
وطوفان من الأولاد غير الشرعيين . وعندئذ قد تتساءل عن
الأسباب التي تكمن وراء سعي السلطات الاستعمارية نحو
القضاء على تعدد الزوجات .

في اعتقادنا أنه من الممكن تفسير مسلك السلطات
الاستعمارية في هذا المجال إذا نحن وضعنا نصب أعيننا
الاعتبارات التالية :

أولا : الرغبة في فرض طريقة الحياة والقيم الأوروبية على
الأفريقيين . وهذه الرغبة مبعثها اعتقاد الأوروبيين بأن تقاليدهم
وقيمهم هي وحدها التي تتفق والمدنية ، وأنها وحدها هي التي

يجب أن تبقى وتسود ، وأن ما عداها همجية ووحشية ، ومن ثم ينبغي أن تختفى وتزول .

ثانياً : أن بلجيكا والبرتغال بالذات ، وهما الدولتان اللتان اتخذتا إجراءات مشددة لتحريم تعدد الزوجات ، دولتان يغلب عليهما التعصب الدينى . ويبدو أن اندفاعهما فى هذا الاتجاه كان خاضعاً إلى حد غير قليل لمؤثرات دينية .

ثالثاً : الرغبة فى الحد من نسل الأفريقيين . فزيادة النسل بين الأفريقيين كانت تسبب للدول الاستعمارية مشاكل مستمرة . من هذه المشاكل عدم كفاية الأرض المخصصة للأفريقيين . فقد جرت عادة الدول الاستعمارية على أن تخصص للإفريقيين مناطق معينة يقيمون فيها ويمارسون نشاطهم الزراعى والرعى بها ولا يسمح لهم بتجاوزها . وتحتفظ بما يتبقى تحت سيطرتها أو سيطرة أفرادها من المستوطنين . وبطبيعة الحال لم تراعى العدالة فى هذا التوزيع . فالقدر الذى كان يخصص للأفريقيين لم يكن يتناسب مطلقاً مع نسبتهم العددية ، وقد أدى مرور الزمن بما يستتبعه من زيادة النسل إلى أن أصبحت المناطق المخصصة للأفريقيين تضيق بمن فيها . وواضح ما يؤدي إليه ذلك من متاعب للسلطات الاستعمارية . فالسلطات الاستعمارية رأت إذن فى الحد من تعدد الزوجات وسيلة للحد من زيادة النسل لتفادى ما يؤدي إليه من مشاكل لا تجد هذه السلطات لديها استعداداً لحلها .

ثامناً : أثر ظروف الحياة الحديثة على تعدد الزوجات

تؤدى ظروف الحياة الحديثة إلى تخلى الأفريقيين شيئاً فشيئاً عن تعدد الزوجات . فالملاحظ أن تعدد الزوجات أصبح فى الوقت الحاضر أقل شيوعاً منه فى الماضى . ويتفاوت تخلى الأفريقيين عن تعدد الزوجات تبعاً لتفاوت تأثيرهم بالظروف الحديثة . فكلما كان هذا التأثير كبيراً كان الاتجاه واضحاً نحو الانصراف عنه . ويمكننا أن نرجع الاتجاه نحو التخلي عن تعدد الزوجات إلى الاعتبارات التالية :

أولاً : أن بعض الأسباب التى تدفع الأفريقيين فى ظل ظروفهم التقليدية إلى ممارسته أخذت تفقد من أهميتها فى كنف الظروف الحديثة . من ذلك مثلاً غارات الماشية التى كانت تدفع الأفريقيين أحياناً إلى اتخاذ أكثر من زوجة قد أخذت تزول نتيجة تحريم السلطات الحاكمة لها وعقابها عليها . وتقليد وراثته الأرامل لم يعد يتمتع بما كان له من احترام فى نفوس الأفريقيين . والتقليد الذى يقضى بوقف العلاقات الجنسية بين الزوجين بمجرد الحمل وحتى فطام الطفل قد أخذ يفقد من سلطته . كذلك لم يعد لعبادة أرواح الأسلاف ما كان لها من سلطان . وعلى ذلك فى الجهات وإلى الحد الذى حدث فيه تطور فى حياة الأفريقيين بالنسبة للمسائل المشار إليها ، أخذ الرجال ينصرفون عن تعدد الزوجات .

ثانياً : أن المرأة فقدت من أهميتها الاقتصادية في بعض الجهات نتيجة ما طرأ من تطور على الزراعة عقب إحلال المحراث محل العزاقة اليدوية في إعداد التربة . فقديمًا عندما كانت العزاقة هي الأداة المستخدمة لهذا الغرض كان العمل الزراعي من نصيب المرأة . لكن عند ما أدخل المحراث الذي تجره الماشية أصبحت عملية إعداد التربة من نصيب الرجال، وبذلك فقدت المرأة من أهميتها في هذا المجال . يروى أن أحد رؤساء الأكسوزا (في جنوب أفريقية) عندما شاهد محراثاً يعمل لأول مرة في حياته ، صاح قائلاً : « إن هذا الشيء الذي جاء به البيض إلى البلاد يقوم مقام عشر زوجات ^(١) » .

ثالثاً : ألقت الحياة الحديثة أعباء مالية متزايدة على عاتق الرجال نتيجة ما طرأ من تطور على الملابس والأدوات المنزلية . فقد اتجه الأفريقيون في كثير من الجهات إلى ارتداء الملابس المصنوعة من مواد تشتري من المتاجر بعد أن كانوا يقومون بصنع ما يحتاجون إليه من المواد الموجودة في بيثهم من أوراق النبات أو جلود الحيوان . كذلك أخذت الأدوات والأوعية الأوربية الصنع تعرف طريقها إلى بيوت الأفريقيين وأخذت تحل شيئاً فشيئاً محل الأدوات والأوعية المحلية الصنع . وطبيعي أن كل ذلك يستتبع تضخماً في النفقات ، وبالتالي زيادة في الأعباء الاقتصادية الملقاة على عاتق الرجل نحو زوجته وبيته .

وطبيعى أن يتردد الزوج فى مثل هذه الظروف فى اتخاذ زوجة ثانية^(١).

رابعاً : فى المدن نجد الاتجاه نحو التخلّى عن تعدد الزوجات أوضح ما يكون . وذلك لاعتبارات متعددة منها أن الإعباء الاقتصادية الملقاة على عاتق الرجل تزداد فى المدينة زيادة واضحة . فالرجل ملزم أولاً بأن يجد سكناً لأسرته ، وبأن يوفر لزوجته وأولاده الغذاء والملابس الحديثة ، ولأولاده مصاريف المدارس . ومنها أن الرجل فى المدينة يفقد الرغبة فى الحصول على عدد كبير من الأولاد تلك الرغبة العزيزة على الأفريقى فى ظل ظروف حياته التقليدية ، فالأولاد فى المدينة عبء أكثر منه عون ، والنتيجة الطبيعية لذلك أن يفقد الرجل الرغبة فى اتخاذ زوجة ثانية تزيد أولاداً . وفى المدينة يجد الرجل المجال واسعاً لإرضاء رغباته الجنسية عن طريق الاتصال

(١) يقول Schapera بالنسبة للكجالات أن الرغبة فى ممارسة تعدد الزوجات أصبحت فى الوقت الحاضر ضعيفة ، اللهم إلا عند ما تكون الزوجة عاقراً . فزاياد الاقتصادية لم تعد كبيرة كما كان الحال فى الماضى . فتكاليف إعالة زوجات إضافيات ودفع ضريبة إضافية من أجلهن تعتبر عبئاً أكبر من أن يعرضه عملهن فى الحقول . والماشية التى كانت فى وقت ما تستخدم كبوجادى « مهر » من أجل زوجات جديدات أصبح يحتاج إليها الآن فى الحرث والنقل أو للبيع من أجل الحصول على الحاجيات المختلفة ، ثم أن المتعة الجنسية من السهل الحصول عليها من عشيقات لسن فى حاجة لأن يعلن بنفس الطريقة التى تعال بها الزوجة .

بنساء أخريات دون أن يتعرض من أجل ذلك كقاعدة عامة لأي جزاء^(١). وفي المدينة بدأت المرأة الأفريقية تحت تأثير الثقافة الغربية وتقليد الأوربيين ، تنفر من تعدد الزوجات وتنظر إليه بعين الكراهية^(٢) ، ولم تعد تقبل بسهولة أن تكون زوجة

(١) تتحدث Monica Hunter عن تعدد الزوجات في مدينتي East-London و Grahamstown في اتحاد جنوب إفريقية فتقول « تعدد الزوجات بين المقيمين بصفة دائمة في المدينة نادر جداً . فنظراً لأن الأسر أصبحت عبئاً اقتصادياً بدلاً من أن تكون عوناً في ظل الظروف القبلية القديمة ، فإن قلة من الرجال تستطيع عول أكثر من أسرة واحدة . وعدد الأماديكازي « النساء غير المتزوجات : الفتيات والمطلقات والأرامل » في المدينة كبير ، وكون أنه من النادر المطالبة بتعويض يجعل من الممكن للرجل الحصول على إرضاء جنسي خارج الزواج ، في Reaction to Conquest, p. 484.

وتقول Laura Longmore عن تعدد الزوجات في جوهانسبرج Johannesburg نظراً لأن تكاليف المعيشة الخاصة بإعالة بيت وأسرة في المدينة بالغة الارتفاع في الوقت الحاضر ، فإن الرجال مضطرون إلى الاحتفاظ ببيت واحد بوصفه بيتهم الرسمي . إلا أنهم لا يزالون يحتفظون بعلاقات غرامية سرية مع كثير من النساء الأخريات اللاتي يحتاجون اليهن ولا يعولونهن إعالة كاملة on a full-time basis في The Dispossessed, p. 80. (٢) تقول L. Longmore :

Women in town seldom agree to stay together as wives of one man. One woman cannot tolerate the idea of her husband in bed with another woman while she occupies another bed alone ... There have been arisen an independant spirit and home pride in the urban African women. في كتابها المشار إليه ص ٨٠

ثانية أو أن تشاركها أخرى في زوجها . ومنهن من تفضل البقاء دون زواج على أن تكون زوجة ثانية ، ومن السهل عليهن الحصول على المتعة الجنسية في ظل الترخيص الجنسي السائد في المدن . ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى زيادة في عدد الفتيات اللاتي يصرن أمهات ، وفي عدد الأولاد غير الشرعيين .

خلاصة وعبرة

نخلص من العرض السابق بالتائج التالية :

أولا : أن تعدد الزوجات لدى الشعوب الأفريقية نظام له أسبابه النابعة من صميم ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية والدينية وقد رأينا أن الرجل الأفريقي على خلاف ما يشاع عنه في كتابات كثير من الأوروبيين لا سيما القدامى منهم ، نادراً ما يلجأ إلى تعدد الزوجات لمجرد أن يرضى في نفسه رغبة التغير والتنقل أو لكونه عارم الشهوة لا تكفيه امرأة واحدة . وقد رأينا أن الظرف الذي مهد لوجود تعدد الزوجات هو تفوق عدد الإناث البالغات ، لأسباب مختلفة ، على عدد الذكور البالغين . وأن تعدد الزوجات يؤدي وظيفة على جانب كبير من الأهمية ، وهي أنه يتيح للعدد الزائد من الإناث فرصة الحصول على أمومة مشروعة والتمتع بحياة عائلية . فالشعوب الأفريقية في ظل ظروفها الأصلية لا تكاد تعرف طائفة العوانس اللاتي يكون نسبة

لا يستهان بها من سكان الدول التي تأخذ بنظام الزوجة الواحدة .

وتعدد الزوجات كما يمارسه الأفريقيون بعيد عن أن يكون محطاً للمرأة مذلاً لها . حقاً أن المرأة في ظلهم مضطرة إلى أن تتقاسم عواطف الزوج مع أخريات ، لكن الزواج في نظر المرأة الأفريقية ليس مجرد زوج ، بل هو أسرة وأولاد . وقد رأينا أن القواعد التي تحكم علاقات الزوجات فيما بينهن تستهدف إبعاد فرص الاحتكاك بينهن عن طريق الزام الزوج بأن يعد لكل زوجة بيتاً مستقلاً ، وبأن ينحصر لها ولأولادها عدداً من الماشية وقطعة من الأرض . فضلاً عن أن الزوج مطالب بأن يراعى العدل والمساواة في معاملة زوجاته . ثم إن المرأة التي تشعر بأنها تشقى بالبقاء مع زوج متعدد الزوجات تستطيع إقناع أهلها بمتاعبها فيرد هؤلاء المهر إلى زوجها وينحل الزواج ، وتسترد المرأة حريتها وتبحث عن زوج آخر يحقق لها ما تصبو إليه من سعادة أو تبقى دون زواج .

ثانياً : أن الشعوب الأفريقية التي تعتنق الإسلام لا تجد صعوبة في سبيل التوفيق بين تقاليد القديمة وتعاليمه . فالإسلام يحدد عدد الزوجات اللاتي يجوز للرجل أن يجمع بينهن في وقت واحد بأربع ، وقد رأينا أن الأفريقيين باستثناء الملوك والرؤساء نادراً ما يتجاوزون هذا العدد . فلئن كان للأفريقي من الناحية النظرية أن يتزوج بأي عدد شاء من النساء ، فمن

الناحية العملية تكتفى الغالبية العظمى من متعددى الزوجات بزوجتين أو ثلاث . والإسلام يتطلب من الزوج أن يعدل بين زوجاته ، وقد رأينا أن تقاليد الأفريقيين صريحة في اقتضاء العدل والمساواة بين الزوجات .

ثالثاً : أن البعثات التبشيرية المسيحية حاربت منذ البداية تعدد الزوجات ونظرت إليه باعتباره نظاماً لا يتفق ومبادئ الديانة المسيحية . وفرضت على الراغبين في اعتناق المسيحية من متعددى الزوجات أن يختاروا زوجة منهم ، وأن يتخلوا عن الأخريات . وحرمت على من يكون متزوجاً من أعضائها أن يتخذ زوجة أخرى . وقد أتاحت لنا الفرصة للوقوف على مدى المقاومة التي لقيتها وتلقاها البعثات التبشيرية في هذا الخصوص من جانب الأفريقيين رجالاً ونساءً . وقد لاحظ الكثيرون ما يصيب الدعوة إلى المسيحية من بطء شديد من جراء معارضتها لتعدد الزوجات ، بل لقد طالب البعض بأن يبدى المبشرون بعض التساهل في هذا المجال . وقد رأينا كيف أن محاربة المسيحية لتعدد الزوجات كانت من بين الأسباب التي دفعت المسيحيين الأفريقيين إلى الانفصال عن الكنائس الأوربية وإنشاء كنائس مستقلة تبيح تعاليمها تعدد الزوجات .

رابعاً : أن السلطات الاستعمارية سعت إلى القضاء على تعدد الزوجات وإن تفاوتت فيما بينها من حيث مدى شدة وعنف الأساليب التي لجأت إليها لتحقيق هذا الهدف . وقد

رأينا كيف أن السلطات الاستعمارية كانت مدفوعة في سعيها هذا برغبة مزعومة نحو تمدين الأفريقيين وتحسين حال المرأة الأفريقية ، أو واقعة تحت ضغط مؤثرات دينية أو مستهدفة تحقيق مآرب سياسية من وراء تحديد نسل الأفريقيين .

خامساً : أن ظروف الحياة الحديثة الناجمة عن الاتصال بالحضارة الأوروبية بما تؤدي إليه من اختفاء بعض الأسباب التي تدفع الأفريقيين إلى اتخاذ أكثر من زوجة ، وبما يترتب عليها من زيادة الأعباء الاقتصادية الملقاة على عاتق الرجل وبما يكتنفها من سهولة الحصول على المتعة الجنسية دون زواج وبما تولد عنها من نفور المرأة الأفريقية المترديد من مشاركة أخرى في رجل واحد ، تعمل على اختفاء تعدد الزوجات لا سيما في المدن .

سادساً : أن محاولات القضاء على تعدد الزوجات أدت إلى نتائج خطيرة كان لها أعمق الأثر على كيان الأفريقيين الاجتماعى والأخلاقي باعتراف الأوروبيين أنفسهم^(١) . فمحاربة

(١) يعلق أشتون Ashton على مهاجمة الأوروبيين لتعدد الزوجات لدى الباسوتو بقوله : « هاجم الكثيرون تعدد الزوجات بوصفه يتملق أحط غرائز الرجل ونظروا إليه باعتباره سبب تأخر الباسوتو . ومع ذلك فهناك الكثير يمكن قوله تأييداً له . فهو يرضى رغبات الرجل الجنسية كما يرضى غروره الاجتماعى . ويؤدي وظيفة عظيمة الفائدة بتوفيره زوجاً وبيتاً لكل امرأة . قد يتسبب أحياناً في مشاحنات ومتاعب عائلية لكننى أشك في أنه يسبب من الأذى للحياة العائلية

تعدد الزوجات من جانب المبشرين وسلطات الاستعمار أدت إلى بقاء عدد غير قليل من الفتيات دون زواج ، وما زاد الطين بلة اقتران محاربة الزوجات في كثير من جهات أفريقية بنشوء المدن والمراكز الصناعية التي استتبعت هجرة الشبان من القرى إلى المدن .

وما هو مصير الفتيات اللاتي تتقدم بهن السن ولا يجدن سبيلهن إلى الزواج ؟ بعضهن وقد فقد كل أمل في الزواج بنشوء علاقات مع رجال متزوجين والبعض الآخر يهرب إلى المدينة حيث يتمتع بحرية أوسع ، وهناك ينشئن علاقات جنسية دون زواج ، وينتهي الأمر بعدد غير قليل منهن إلى احتراف الدعارة ، تلك الحرفة الغريبة على الأفريقيين في ظل ظروفهم التقليدية والتي جاءت إليهم في ركاب الأوربيين . وطبعاً أن يؤدي

ما ينسب إليه عادة ، ومن المؤكد أن ضرره بالنسبة للأسرة أقل من هجرة الرجال إلى المناجم وهو أمر لا يعارضه هؤلاء المنتقدون بنفس الشدة .

ويقرر ثورنوالد Thurnwald (بالنسبة لشرق أفريقية) أن تعدد الزوجات يستغرق في الوقت الحاضر الزيادة في عدد النساء . وأن عدد المسيحيين القليل نسبياً لم يؤثر حتى الآن على الزيادة في عدد الإناث ولو أن هذه الزيادة بدأت تصبح مشكلة في المجتمعات المسيحية . ويضيف أن الزيادة الواضحة في عدد النساء ، أيا كان سببها ، تتطلب الاهتمام في ضوء اتجاه تعدد الزوجات نحو الزوال . وأنه نظراً لازدياد الإناث على الذكور ، على الأقل في عدد من الجهات القبلية ، فإن تعدد الزوجات في حاجة إلى تنظيم حتى لا يعرض الفائض في الإناث مقومات حياة الأهلين للخطر .

كل ذلك إلى كثرة الأولاد غير الشرعيين وإلى زعزعة الروابط الزوجية نفسها ، وواضح ما ينجم عن ذلك من مفاسد تهدد أخلاق الأفريقيين وكيانهم .

ذلكم إذن هو تعدد الزوجات لدى الشعوب الأفريقية . وقد قلنا في مقدمة بحثنا إن دراسة تعدد الزوجات لدى هذه الشعوب من شأنها أن تلقى ضوءاً ينير لنا الطريق نحو فهم مشكلة تعدد الزوجات في مجتمعنا العربي فهما واعياً وأنها قد توحى لنا بالحلول المناسبة لها . وقد آن الأوان لأن نستخلص من هذه الدراسة عبرتها .

في اعتقادنا أن أول درس نخلص به من استعراضنا لتعدد الزوجات لدى الشعوب الأفريقية هو أن هذا النظام وسيلة فعالة لحماية المجتمع من المفاسد والأضرار التي تنشأ حتماً عن وجود فائض من الإناث لا يجد طريقه إلى الزواج . وقد رأينا أن الشعوب الأفريقية تعرف أسباباً متعددة تستتبع زيادة عدد الإناث بها على عدد الذكور . وقد ذكرنا أن هذه الأسباب تتلخص في : الحروب ، كثرة تعرض الرجال للموت بحكم طبيعة عملهم ، زيادة نسبة المواليد من الإناث ، وزيادة نسبة الوفيات بين الذكور من الأطفال ، الفارق الواضح في سن الزواج بين الإناث والذكور . قد يقال إن هذه الأسباب أو بعضها ليس له في بلادنا نفس الأهمية التي له لدى الشعوب الأفريقية . قد يقال مثلاً إن الحروب الحديثة بما يكتنفها من

غارات جوية لا تفرق بين الرجال والنساء ، لكن يبقى أن الرجال بوصفهم الجيش المحارب هم ضحيتها الأولى . فكل حرب تؤدي بالضرورة إلى الانتقاص من عدد الرجال بنسبة تزيد على نسبة النقص في النساء ومن ثم إلى وجود فائض في الإناث . وأكبر شاهد على ذلك ما حدث في بعض البلاد الأوربية عقب الحرب العالمية الأولى والثانية . وقد يقال إن الإناث والذكور يولدون في أعداد متساوية تقريباً وقد نسلم بذلك لكن يبقى أن نسبة الوفيات بين الأطفال من الذكور أعلى من نسبتها بين الأطفال من الإناث . وهو أمر يستتبع بصورة محتمة زيادة عدد الإناث البالغات الصالحات للزواج على عدد الذكور البالغين . أضف إلى ذلك ما هو مألوف لدينا من وجود فارق واضح في سن الزواج بين الذكور والإناث حيث يتزوج الرجل عادة فتاة تصغره ببضع سنين . وظاهر ما يؤدي إليه ذلك من زيادة في عدد الإناث الصالحات للزواج على عدد الذكور الراغبين فيه . ولا يخفى أن هذا الفائض من الإناث لو ترك على حاله لألحق الأذى بالأسرة والمجتمع . وفي اعتقادنا أن تعدد الزوجات وسيلة بين وسائل آخر ، تساعد على امتصاص جزء من هذا الفائض فتقلل من آثاره الضارة .

ولقد شعرت أمم تتبع قاعدة الزوجة الواحدة في لحظات معينة من تاريخها بالحاجة الماسة إلى إباحة تعدد الزوجات .
فقد يما أباحت أثينا للرجل أن يجمع بين زوجتين وكان ذلك

في سنة ٣١١ قبل الميلاد عقب الهزيمة الساحقة التي منيت بها الحملة التي بعثت بها للاستيلاء على سيسيليا ، والتي كان من نتائجها القضاء على معظم شباب أثينا .

وكان الهدف من وراء هذه الإباحة تعويض أثينا عما أصابها من نقص شديد في عدد الشبان من جراء الهزيمة وحتى لا يبقى معظم الفتيات دون زواج . وإن كانت هذه الإباحة لم تدم طويلا فقد ألغيت في سنة ٣٠٤ ق. م .

وعند ما أصيبت فرانكوني Franconie إثر حرب الثلاثين عاماً بنحسارة فادحة في الرجال أصدر مجلسها عقب إبرام معاهدة وستقاليا بقليل ، القرار التالي : حيث إن حاجة الإمبراطورية الرومانية المقدسة تقتضي تعويض السكان من الذكور الذين لقوا حتفهم بالسيف أو المرض أو الجوع ، فقد سمح لكل رجل ، خلال عشر السنوات التالية ، بالزواج من امرأتين . على أنه ينبغي التذكير بأن كل مواطن جدير بالاحترام ، يتخذ زوجتين ، يجب عليه ليس فحسب أن ينفق عليهما بصورة مناسبة وإنما عليه أيضاً أن يحول دون قيام أى شعور بالعداوة بينهما .

وفي فرنسا عقب الحرب العالمية الأولى قام من يدعو إلى إلغاء النص الذي يعاقب على الزواج بأكثر من واحدة ، ويطالب بإباحة تعدد الزوجات ، تخليصاً للمجتمع الفرنسي من النتائج الوييلة المترتبة على وجود فائض من الإناث بسبب الحرب

وتمكنياً لكل امرأة من الأمومة المشروعة ! » (١).

وتطلع علينا الصحف من وقت إلى آخر تخبرنا بمحاولات تبذل في ألمانيا لبحث تعدد الزوجات ودراسة إمكانية إباحته بها .

وإذا كانت هذه البلاد (فرنسا وألمانيا ومثيلاتها) لم تتمكن من إباحة تعدد الزوجات فإن من أسباب ذلك الأثر العميق الذي تركه نظام الزوجة الواحدة في نفوس نساها . حيث أصبحت الواحدة منهن تفضل أن يكون لها أولاد غير شرعيين من عشيق أو أكثر على أن تحصل على أولاد شرعيين في ظل نظام لتعدد الزوجات . ولا أظن أحداً يغار على مجتمعنا العربي يرجو له الوصول إلى ما وصلت إليه المجتمعات الغربية في هذا السبيل . وإذا كانت فائدة إباحة تعدد الزوجات ظاهرة بالنسبة للمجتمع ككل فإنها كذلك أيضاً بالنسبة للنساء بصفة عامة . فتعدد الزوجات من شأنه أن يمكن أكبر عدد من النساء من الحصول على أمومة مشروعة وحياة عائلية . وهو أمر لا يتحقق مع وجود فائض في الإناث وتحريم لتعدد الزوجات . وإلغاء تعدد الزوجات قد يترتب عليه في بعض الحالات

(١) نقصد بذلك المحاولة التي قام بها صحنى يدعى Georges-Anquetit

الذى وضع كتاباً بعنوان La maîtresse légitime : Essai sur le mariage

palygamique de demain

وقد تبعه في دعوته آخرون ؛ إلا أن هذه المحاولة لم يكتب لها النجاح .

الفردية ظلم وعنت . ونسوق لذلك مثلاً واحداً : حالة الزوجة العاقر . فقد يرغب الزوج في الحصول على ذرية وقد يرغب في نفس الوقت في الإبقاء على زوجته . والزوجة العاقر نفسها قد لا تجد مانعاً في أن يتخذ زوجها زوجة أخرى . وقد يجد الرجل امرأة تقبل الزواج منه وهي تعلم بزواجه من أخرى . فمن الحق في مثل هذه الحالة أن يحال بين الرجل والجمع بين زوجتين .

وينتقد البعض تعدد الزوجات لدينا في صورته الحالية بوصفه نظاماً لا يقيم كبير وزن لمشاعر النساء . وفي الحقيقة أنه كذلك . ونحن نعتقد أن قدرًا كبيراً من النقد الذي يوجه إليه لن يجد ما يبرره إذا أدخلت عليه تعديلات يمكننا أن نستمد بعضاً منهما من دراستنا لتعدد الزوجات لدى الشعوب الأفريقية .

فقد رأينا مثلاً أن بعض الشعوب الأفريقية يتطلب موافقة الزوجة على رغبة زوجها اتخاذ زوجة ثانية . والشعوب الأفريقية وإن كانت لا تنظر إلى موافقة الزوجة الأولى بوصفها شرطاً لازماً لصحة الزواج الثاني إلا أنها على أية حال تجعل من عدم حصول الزوج عليها سبباً كافياً للطلاق من جانب الزوجة . ومن الممكن أن نقر في تشريعاتنا للزوجة الأولى بمثل هذا الحق فنشترط موافقتها على اتخاذ زوجها زوجة ثانية أو نعطيهما الحق في الطلاق إذا تزوج من أخرى رغم معارضتها .

ونظراً لطبيعة الحياة الأفريقية في ظل التقاليد القبلية ولا يحاط به الزواج من إشهار ليس من السهل أن تقبل امرأة على الزواج وهي تجهل أن للراغب في الزواج منها زوجة أخرى . فالأفريقية عند ما تتزوج من رجل له زوجة أو زوجات تفعل ذلك وهي على بينة من أمرها . وحياة المدينة لا تسر مثل هذه المعرفة . ففيها كثيراً ما يحدث أن تتعقد زيجات ما كانت لتعتقد لو علمت المرأة أو أهلها أن لطالب الزواج امرأة أخرى . ولا شك أن السماح بذلك ينطوي على إهدار لحرية المرأة واعتداء على كرامتها ، إذ هي تجبر على احترام زواج لو علمت الظروف المحيطة به وهي أساسية لما أقدمت عليه . ولا أقل من أن نكفل لنسائنا ما تكفله القبائل الأفريقية لنسائها من حيث تمكين المرأة من الوقوف على حالة الراغب في الزواج منها وما إذا كانت له زوجة أخرى . وقد نتساءل عن الكيفية التي يمكن بها تحقيق هذا الهدف . في رأينا أنه من الممكن أن يلزم الرجل حين زواجه بأن يعلن ما إذا كان طرفاً في رابطة زوجية أخرى . وأن توقع عقوبة على الرجل الذي يقرر غير الحقيقة وفي الوقت نفسه تخول المرأة التي كانت ضحية كذب الزوج الحق في الانفصال وقد أحسن المشرع في الجمهورية العربية المتحدة صنفاً باصداره قانون البطاقة العائلية . فعند ما يعم استعمالها يكون من السهل الوقوف على حالة الرجل من البيانات الواردة بها .

ولدى الشعوب الأفريقية تجري العادة بأن لايزوج إلا

الرجل القادر على توفير أسباب المعيشة لزوجته . وإذا ظهر منذ البداية أن الرجل أعجز من أن يقوم بذلك رفض أهل الفتاة تزويجها منه . كذلك إذا أصبح الزوج فيما بعد عاجزاً عن القيام بواجباته في هذا السبيل من حق الزوجة وأهلها فصم الرابطة الزوجية . وفي الواقع لا يقدم على تعدد الزوجات لدى هذه الشعوب سوى الرجال القادرين على تحمل تبعاته، ومن الممكن أن يشترط القانون لدينا ، حتى يسمح لرجل باتخاذ زوجة ثانية ، قدرته على توفير أسباب المعيشة لزوجتيه .

ولدى الشعوب الأفريقية تكفل التقاليد للزوجات المتعددات حياة مستقلة فلكل كوخها أو أكواخها ولكل حقولها وماشيتها ولكل أدواتها وآنياتها . ومن الممكن في تنظيمنا لتعدد الزوجات أن نتطلب من الرجل أن يوفر لكل من زوجاته حداً أدنى من الاستقلال يكفل لكل منهن حياة خالية أو تكاد من الاحتكاك بالزوجات الأخريات ذلك الاحتكاك الذي تتولد عنه عادة المتاعب والمضايقات .

كذلك لدى الشعوب الأفريقية يطالب الرجل بمراعاة العدل بين زوجاته . ولهذا الواجب ضمانات تكفل قيام الرجل به . وأهم هذه الضمانات الحق الذي يعترف به ، لدى بعض هذه الشعوب ، للزوجة التي تكون ضحية محاباة زوجها لزوجة أخرى في طلب الطلاق .

وفي اعتقادنا أن تنظيم تعدد الزوجات على هذا النحو يجعل منه نظاماً صالحاً للبقاء في مجتمعنا العربي الحديث . فمن شأن هذا التنظيم أن يوفق بين مصلحة المرأة الفردية في أن تحترم حريتها وأن تصان كرامتها وبين مصلحة المجتمع والنساء بصفة عامة في امتصاص الفائض من الإناث الأمر الذي يمكن أكبر عدد من النساء من التمتع بأمومة مشروعة وحياة عائلية ويسد في الوقت نفسه باباً يتسرب منه الفساد إلى المجتمع .

مصادر البحث

ابن عمر التونسي .

(١) تشحيد الأذهان بسيرة بلاد العرب والسودان باريس ١٨٥٠ .

(٢) عن العربية . VOYAGE AU OUADAY, Paris 1850.

ANDERSON, Islamic law in Africa, London 1954.

ASHTON (Hugh), The Basuto. O.U.P. 1952.

CAMPBELL (Dugald), In the heart of Bantuland. London 1922.

COLSON (Elisabeth), Marriage and the family among the Plateau
Tonga of Northern Rhodesia, Manchester University Press, 1958.

CORY (Hans), Sukuma law and Custom. O.U.P. 1953.

DOKE (Clement M.), The Lambas of Northern Rhodesia. London
1931.

FORTES (M.), Kinship and marriage among the Ashanti in African
systems of kinship and Marriage. O.U.P. 1950.

GUNTHER (Hans F.K.), Le mariage : ses formes, son origine Paris
1950. عن الألمانية .

HARRIS (John H.), Dawn in Darkest Africa. London 1914.

HUNTER (Monica), Reaction to Conquest, Effects of contact with Europeans on the Pondo of South Africa. London 1936.

KITCHING (Rev. A.L.), On the Backwaters of the Nile. London 1912.

LINDBLOM (Gerhard), The Akamba. In British East Africa. Uppsala 1920. : الطبعة الثانية :

LONGMORE (Laura), The Dispossessed. A study of the sex-life of Bantu-women in and around Johannesburg 1959.

MERAB, Impressions d'Ethiopie. L'Abyssinie sous Ménélik II. t. II, Paris 1929.

MERKER (M.), Die Masai, Berlin 1904.

ROUTLEDGE (W. Scoresby), With a prehistoric people. The Akikuyu of British East Africa, London 1910.

SCHAPERA I. Married Life in an African Tribe, London 1939
The khoisan peoples of South Africa : Bushmen and Hottentots
London 1951. Western Civilization and the Natives of South Africa. Studies in Culture contact. London 1934.

SCHEBESTA (Paul) les pygmées du Congo Belge. (بعد سنة ١٩٥٠)

SMITH AND DALE, The Ila-Speaking Peoples of Northern Rhodesia.

SURVEY OF AFRICAN MARRIAGE AND FAMILY LIFE,

By Philips, Mair and Hares. London 1953.

TRIMINGHAM, Islam in West Africa Oxford, 1959.

WSTERMANN, The African to-day and to-morrow, O.U.P. 1949.

WESTERMARCK (E), Histoire du mariage t. v. Paris 1943.

عن الإنجليزية :

WILLOUGHBY (W.C.), Race problems in the New Africa. Oxford

1923.

فهرس

تعدد الزوجات

صفحة

- | | |
|----|--|
| ٥ | مقدمة |
| ٧ | ١ - مدى انتشاره وممارسته |
| ١١ | ٢ - الأسباب التي تدعو الرجال إليه |
| ٢٤ | ٣ - موقف النساء من تعدد الزوجات |
| ٣٥ | ٤ - القواعد التي تحكم تعدد الزوجات |
| ٣٥ | عدد الزوجات |
| ٤١ | مدى حق الزوجة في الاعتراض عليه |
| ٤٤ | علاقة الزوجات فيما بينهن وعلاقتهن بالزوج |
| ٦٠ | ٥ - أثر الإسلام |
| ٦٩ | ٦ - أثر البعثات التبشيرية المسيحية |
| ٨٤ | ٧ - موقف السلطات الاستعمارية من تعدد الزوجات |
| ٩٠ | ٨ - أثر ظروف الحياة الحديثة على تعدد الزوجات |
| ٩٤ | ٩ - خلاصة وعبرة |

تم طبع هذا الكتاب على مطابع
دار المعارف بمصر سنة ١٩٦٣

دارالمعارف

تقدم إلى قراء العربية مكتبة الثقافة الشعبية :

● مجموعة تمتاز بتنوع موضوعاتها وتحمل إلى القراء زاداً شهيماً
جديداً من مختلف العلوم والمعارف .
وقد ظهر منها :

- | | | |
|----|--------------------------------|--|
| ١٥ | خواهر لال نهرو | ● لمحات من تاريخ العالم |
| | لجورج صول | ● العمال والأجور |
| ١٥ | ترجمة الأستاذ ماهر نسيم | |
| ١٥ | ترجمة الأستاذ أحمد مصطفى النمر | ● الصين المتحررة |
| ١٥ | للأستاذ عبد المنعم حسن | ● الفنون الشعبية في يوغوسلافيا |
| | للرئيس تيتو | ● نظرات على عالم اليوم |
| ١٥ | ترجمة الأستاذ عبد المنعم حسن | |
| | للمهاتما غاندى | ● في سبيل الحق |
| ١٥ | ترجمة الأستاذ محمد سامى عاشور | |
| | لفردريك إنجلز | ● الماركسية |
| ١٥ | ترجمة الأستاذ ماهر نسيم | |
| | لإليزابيث رايد مونجمرى | ● الاختراعات العظيمة في قصص |
| ١٥ | ترجمة الأستاذ حسن حسين فهمى | |
| ١٢ | للأستاذ نجيب يوسف بدوى | ● الأحلام النموذجية ودلالاتها التنبؤية |
| | للسردار بانيكار | ● مشاكل آسيا وأفريقيا |
| ١٢ | ترجمة الأستاذ ماهر نسيم | |
| ٢٠ | للأستاذ جورج فوشيه | ● جمال عبد الناصر وصحبه |
| ١٥ | للأستاذ سعد الحاددم | ● معالم من فنوننا الشعبية |